مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية
Journal of Studies in Islamic Finance and development
المجلد 7/ العدد:01 (2026)
ص 22-67

# أثر مبادئ الحوكمة في تعزيز كفاءة القطاع الوقفي من خلال التكامل بين التكنولوجيا الرقمية والمالية الذكية

# The Impact of Governance Principles on Enhancing the Efficiency of the Waqf Sector through the Integration of Digital Technologies and Smart Financial Solutions

بلبشير يعقوب [*]، دلالي جيلالي[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف- (الجزائر)، y.belbachir@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف- (الجزائر)، d.dellali@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2026-04-18 | تاريخ القبول: 2026-08-19

**ملخص**

أدى التحول الرقمي وتطور تكنولوجيا المعلومات عالميًا، ولا سيما في العالم الإسلامي، إلى الحاجة لإعادة النظر في الممارسات التقليدية للأوقاف. يتيح تبني النظم الذكية والتكنولوجيا المالية الوقفية تحسين الحوكمة والإدارة، وزيادة انتشار الوقف ومردوديته، لا سيما الوقف الرقمي الذي أصبحت المنصات الرقمية أبرز أدوات تفعيله. كما أسهمت هذه التحولات في تعزيز وعي الواقفين وأصحاب المصلحة بأهمية الحوكمة الوقفية الرقمية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أسس تطوير حوكمة الوقف الرقمي وفق مبادئ الرقابة والتدقيق والمساءلة والعدالة، ووضع إطار يحدد أدوار الأطراف المعنية ويعالج التحديات المرتبطة بالتحولات التكنولوجية المعاصرة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية. كما تسعى للإجابة على السؤال البحثي المركزي

**Abstract**

Digital transformation and the rapid advancement of information technology worldwide particularly in the Islamic world have necessitated a reassessment of traditional waqf practices. The adoption of smart systems and waqf-related financial technologies enables improvements in governance and management, enhances the outreach and returns of waqf assets, and promotes the expansion of digital waqf, with digital platforms emerging as key instruments for its activation. These transformations have also contributed to raising awareness among donors and stakeholders regarding the importance of digital waqf governance.

This study aims to analyze the foundations for developing digital waqf governance in accordance with oversight, auditing, accountability, and

[*] بلبشير يعقوب

حول كيفية مساهمة التكنولوجيا الرقمية والمالية في تعزيز الشفافية والكفاءة وزيادة ثقة المساهمين وتحسين أداء مؤسسات الوقف الرقمي.

**الكلمات المفتاحية:** الوقف الرقمي؛ الحوكمة المؤسسية؛ التحول الرقمي؛ التكنولوجيا المالية الوقفية؛ الذكاء الاصطناعي؛ المنصات الرقمية الوقفية.

**تصنيفات JEL** : G23، G34، O33، O32، Z12، G21.

fairness, and to propose a framework that delineates the roles of stakeholders while addressing challenges associated with technological transformations, including artificial intelligence and financial technology. Furthermore, the study seeks to address the central research question concerning how digital and financial technologies contribute to enhancing transparency and efficiency, increasing contributors' trust, and improving the performance of digital waqf institutions.

**Keywords:** Digital Waqf; Corporate Governance; Digital Transformation; Waqf FinTech; Artificial Intelligence; Digital Waqf Platforms..

**JEL Classification Codes:** G23, G34, O33, O32, Z12, G21.

## 1. مقدمة

يشهد العالم اليوم تحولاً رقميًا عميقًا شكلته الثورة الرقمية وما صاحبها من تطور في النظم والتطبيقات والوسائط التكنولوجية الحديثة، بما في ذلك بيئات المعلومات الافتراضية المفتوحة، التي أتاحت مزايا كبيرة لكن صاحبتها أيضًا مخاطر متعددة. وقد أصبح المجتمع غير قادر على الاستغناء عن هذه التكنولوجيا، التي سيطرت على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية والمالية والقانونية والاجتماعية والتعليمية. ويعد الذكاء الاصطناعي أحد أبرز أدوات هذا التحول، إذ أحدث طفرة غير مسبوقة دفعت المجتمعات تدريجيًا نحو التحول إلى مجتمعات رقمية. في هذا السياق، لا يمكن للقطاع الوقفي، باعتباره أحد أهم القطاعات الاقتصادية والخيرية، إلا أن يستفيد من هذه التحولات لتعزيز كفاءة الأداء الإداري والمالي، وتحقيق مستويات أعلى من المسؤولية والشفافية والعدالة، وتنظيم العلاقات بين أصحاب المصالح، وزيادة مردودية المشاريع الوقفية.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في الحاجة الملحة إلى رقمنة القطاع الوقفي وابتكار أشكال جديدة من الوقف الرقمي، مثل المنصات الرقمية الوقفية وأساليب التمويل الجماعي الرقمي، التي تستخدم التكنولوجيا المالية الذكية لضبط تبرعات الجمهور ومتابعة مسار الأموال، وتنظيم تصرفات نُظار الأوقاف الرقمية. يفرض هذا الواقع تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة مؤسسات الوقف الرقمي لضمان استدامتها المالية وفعاليتها في خدمة المجتمع، وفتح أفق جديد لتطوير الأصول الوقفية الرقمية وتحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي.

**أهداف الدراسة:**

– تقييم أثر التحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة، وخاصة المالية منها، في تطوير المؤسسات الوقفية وضمان استدامتها المالية.

– تحديد الضوابط الشرعية للوقف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي وشرعية الوقف الرقمي عبر مختلف النظم والمنصات.

– بيان دور الذكاء الاصطناعي والمالية الذكية في رفع مستوى أداء المؤسسات الوقفية وضبط التمويلات.

– تحليل أهمية النظم الذكية والمنصات الرقمية في ضبط تصرفات نُظار الأوقاف والارتقاء بالشفافية الوقفية.

– استكشاف أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الوقفية على تعزيز كفاءة الوقف الرقمي وضمان استدامته وانتشاره.

**إشكالية الدراسة:**

تتمحور الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي: ما هو دور التكنولوجيا الرقمية والمالية في تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الأوقاف الرقمية، وزيادة ثقة المساهمين، وتعزيز أداء وكفاءة مؤسسات الوقف الرقمي؟

ويترتب على هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما مدى أهمية التحول الرقمي في إدارة الأوقاف؟
- ما الضوابط الشرعية التي تحكم الوقف الرقمي واستخدام المالية الذكية؟
- كيف يمكن لمبادئ الحوكمة المؤسسية تعزيز كفاءة مؤسسات الوقف الرقمي؟

**مناهج الدراسة:**

لتحقيق أهداف البحث، استخدم الباحثان المناهج الآتية:

- **المنهج الوصفي**: لدراسة علاقة التحول الرقمي بالقطاع الوقفي وتحليل تأثيره على تطوير المؤسسات الوقفية.
- **المنهج التحليلي**: لتحليل دور الذكاء الاصطناعي والمالية الذكية في تعزيز كفاءة الحوكمة الرقمية للوقف، والعلاقة بين الوقف الرقمي والضوابط الشرعية، والأطر الموضوعية لتطبيقها.

## 1.2 ملامح العلاقة بين الوقف والتحول الرقمي

تستلزم تنمية الأوقاف تجاوزَ الأساليب الإدارية التقليدية والصور الذهنية الجامدة، والانخراطَ في منظومة التحول الرقمي بما يضمن تطوير الأداء الإداري والمالي والاستثماري، مستفيدين من التقنيات الحديثة والحلول الذكية.

### 1.1.2 الوقف فقهاً واقتصاداً

أسهم الفقهاء في وضع التعريفات المؤسسة لدلالة الوقف ومقاصده، ثم أبرز علماء الاقتصاد الإسلامي أبعاده التنموية ووظيفته الاقتصادية.

**أولاً – الوقف من منظور فقهي**: عرّفه المالكية بأنه: "إعطاء منفعة شيء مدة وجوده، لازماً بقاؤه في ملك معطيها ولو تقديراً" (جيلالي، 2015، صفحة 12). والوقف عند الحنفية هو: "حبسُ العين على

ملك الواقف، مع التصدّق بمنفعتها ولو على وجهٍ كلّي" (FEDDAD, 1997, pp. 231-256). كما عرّفه الشافعية بأنه: "حبسُ مالٍ يُنتفَع به مع بقاء عينه، بمنع التصرّف في رقبته" (صبري، 2008، صفحة 36). في حين يرى الحنابلة أن الوقف هو: "حبسُ العين عن تمليكها لأحدٍ من العباد، والتصدّق بمنفعتها على الفقراء أو على أحد وجوه البر ولو إجمالًا" (باشا، 2007، صفحة 25)، وفي الجملة يقوم الوقف على حبسِ العين ومنعِ تملّكها للبشر، وجعلها على حكم ملك الله تعالى، مع صرف ريعها لجهةٍ من جهات البر حاضرًا أو مآلً (يكن، ب.ت، صفحة 61)، ويتحقق ذلك بـ منعِ التصرّف في رقبة العين المنتفَع بها مع بقاء أصلها، وتخصيصِ منفعتها لجهةٍ من جهات الخير ابتداءً وانتهاءً (زهرة، 1971، صفحة 44)، ولا يقتضي الوقف تعطيل منافع العين الموقوفة، بل يقصد إلى تسبيل ثمرتها واستدامة الانتفاع بها.

**ثانيًا – المضمون الاقتصادي للوقف:** تتأكد أهمية إبراز البعد الاقتصادي للوقف وربطه بالاستدامة المالية، لاسيما بعد مؤسسته ونقدنة أصوله وخضوعه لإدارة الدولة التي باتت تنظر إليه كرافد داعم لمسار التنمية بمختلف أبعادها.

كما أن جوهر الوقف يحمل مضمونًا تنمويًا اقتصاديًا، لقيامه على الجمع بين الادخار والاستثمار؛ أي حبس الأصل وتسبيل العائد. فهو في حقيقته عملية إنتاجية واستثمارية تُسهم في تنمية الثروات القادرة على توليد المنافع والعوائد لدعم الأنشطة الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والسياسية داخل الدولة (محمد، 2021، الصفحات 227-250)؛ وبذلك يُعدّ الوقف عملية تنموية تُنشئ الثروة الإنتاجية عبر استثمارٍ حاضرٍ موجّهٍ لخدمة الأجيال القادمة، قائمٍ على تضحية استهلاكية آنية مقابل تعظيم الثروة الإنتاجية الاجتماعية التي تُسهم عوائدها في تعزيز مستقبل المجتمع (بلهادية، 2022، الصفحات 2012-2037)؛ فالمقصود من الوقف ليس ذات الأصل الموقوف بحد ذاته، بل استدامة إنتاج الثمار؛ ما يستدعي التأكيد على الطبيعة الاستثمارية للوقف، فاستثمار الأصول الوقفية لتوسيعها لا يتعارض مع مقاصد الشريعة.

### 2.1.2 حقيقة التحول الرقمي

فرضت تكنولوجيا المعلومات نفسها في عصر يزداد فيه التوجه نحو رقمنة القطاعات كافة، والاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي وثورة المعلومات، بما يشمل الاقتصاد الرقمي، الإدارة الإلكترونية، وأمن المعلومات، ما يستلزم فهم مدلول التحول الرقمي وأهدافه وفوائده.

**أولًا – تعريف التحول الرقمي**: لا يوجد تعريف موحَّد للتحول الرقمي، إذ يُستخدم في مجالات التجارة والصناعة والتعليم والصحة وغيرها، ويمكن اعتباره التغيرات الناجمة عن التكنولوجيا الرقمية التي تُحسّن الأداء وتُطور المؤسسات وتُعزّز كفاءتها (علي، 2024، الصفحات 232-241). ويُعرف التحول الرقمي أيضًا بأنه تحول جذري من أساليب العمل التقليدية إلى حالة أكثر تطورًا وحداثة وشفافية، يرفع الكفاءة ويخفض التكاليف، ويزيد الوصول إلى المعلومات عبر الوسائل الإلكترونية، مما يعزز المشاركة وسرعة تقديم الخدمات ويدعم إصلاحات الحوكمة، كما يعرف التحول الرقمي أيضًا بأنه تحول تنظيمي هيكلي يهدف إلى تسهيل الإجراءات والعمليات الإدارية والمالية، والارتقاء بجودتها، للوصول إلى مستوى أعلى من النضج والشفافية (عبيد، 2024، الصفحات 274-288).

**ثانيًا – مزايا التحول الرقمي**: توفر التكنولوجيا الرقمية واستخداماتها مجموعة من المزايا للأفراد والمؤسسات، ويمكن حصر أبرزها فيما يلي (إسماعيل ت.، 2023، صفحة 38):

- يوفّر التكاليف والجهد بشكل كبير.
- يحسّن الكفاءة التشغيلية وينظّمها.
- يعزّز الجودة ويبسّط الإجراءات للحصول على الخدمات.
- يقلّل البيروقراطية والفساد.
- يتيح الفرص ويعزز الابتكار والإبداع بعيدًا عن الأساليب التقليدية.

### 1.2.2 طبيعة العلاقة التفاعلية بين العمل الوقفي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي

تفرض الحاجة إلى تطوير المنظومة المؤسسية لإدارة الاستثمارات الوقفية، والرقابة على أموال الوقف، وحوكمة المؤسسات الوقفية، الاستفادة من مزايا التحول الرقمي والتقنيات الذكية؛ ما يستدعي تحديد إمكان وجود علاقة بين الوقف والذكاء الاصطناعي.

### 2.2.2 الحاجة إلى التحول نحو الوقف الرقمي والحوكمة الرقمية

يمكن تلخيص طبيعة وظائف الوقف ومرونتها المجتمعية بما أورده الحنابلة، استنادًا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم، باعتباره الأساس في تنظيم عمل الوقف بما يحقق الاستدامة والعدالة الاجتماعية (النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم، 1930، صفحة 85)؛ حيث إن الوقف يقوم على تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة، فإنه يستدعي مرونة فقهية تمكن من التكيف مع أغراض الوقف الحديثة، والمراهنة على الوقف المؤبد والمؤقت على حدّ سواء (العاني، صناديق الوقف الاستثماري، دراسة فقهية اقتصادية، 2010، صفحة 22)، ويأتي ذلك ضمانًا لمردودية الوقف وانسجامًا مع مضمونه التنموي ووظيفته الاقتصادية في الفكر والممارسة المعاصرة؛ فالوقف عمل غير ربحي بطبيعته، يهدف إلى تحصيل الثواب وخدمة الصالح العام ضمن شراكة مجتمعية ترتكز على العمل الخيري الفردي والمؤسسي دون عوض أو مقابل (أصفار، العمل الوقفي والذكاء الاصطناعي أية علاقة؟، 2024، صفحة 230)، وبما أن أحكام الوقف فقهية واجتهادية، فهي قابلة للتكيف مع المستجدات والمجالات الحديثة، والتفاعل مع الأنساق الاجتماعية والفكر القانوني والإداري المعاصر .فجهود استنهاض الأوقاف واستدامة مواردها وشمول منافعها تقتضي تمكينها من أدوات الحوكمة المؤسسية المعاصرة، ورقمنة القطاع، والاستفادة من التحول الرقمي والنظم الذكية التي تعزّز إدارة الأموال وتسيير المالية، والتي أثبتت فعاليتها في مختلف القطاعات، فلا ينبغي أن يبقى القطاع الوقفي بمعزل عن الثورة الرقمية ومستجدات الذكاء الاصطناعي.

### 3.2.2. مفهوم الذكاء الاصطناعي

رغم حداثة مفهوم الذكاء الاصطناعي نسبيًا ظهورًا وانتشارًا منذ سنة 1956، فإنه لا يوجد تعريف موحّد ودقيق لهذا النظام حتى اليوم، بسبب الاختلاف حول طبيعة الذكاء البشري ذاته، وتباين المنظور أو الرؤية التي يُفهم من خلالها الذكاء الاصطناعي (حسين م.، 2024، الصفحات 316-461)، رغم اختلاف الأكاديميين والفلاسفة في تعريف الذكاء البشري، ثمة إجماع منذ خمسينيات القرن العشرين على مفهوم الذكاء الاصطناعي باعتباره تيارًا علميًا وتقنيًا يضم الطرق والنظريات والتقنيات الهادفة إلى إنشاء آلات قادرة على محاكاة الذكاء البشري (فرج، الوقف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي: مشروعيَّته، ضوابطه، أولوياته المقاصدية، 2023، الصفحات 113-159).

وقد تعددت تعريفات الذكاء الاصطناعي بحسب الزوايا التقنية والمعرفية، حيث اجتهد الفقهاء والخبراء لربطها بتخصصاتهم. من أبرز هذه التعريفات:

– **تعريف جون مكارثي** :يرى أن الذكاء الاصطناعي هو العلم والهندسة اللذان يعنى بهما جعل الآلات ذكية، وخصوصًا جعل البرامج الحاسوبية ذكية، بما يتيح للآلة محاكاة العمليات العقلية البشرية مثل التعلم، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، والتنظيم، والبرهنة" (الشابي، 2024، صفحة 151)، بحيث يشمل الذكاء الاصطناعي مجموعة من التقنيات مثل التعلّم الآلي، ومعالجة اللغة الطبيعية، والشبكات العصبية، والتعلّم العميق، التي تمكّن الآلات من أداء مهام كانت تتطلب ذكاءً بشريًا تقليديًا. فخوارزميات التعلّم الآلي تسمح بتحسين أداء الأنظمة عبر التعلم من البيانات، بينما تتيح معالجة اللغة الطبيعية للآلات فهم اللغة البشرية والتفاعل معها (Rashid H. , 2025, p. 112).

– **تعريف أندرياس كابلان** :يرى أن الذكاء الاصطناعي هو قدرة النظام الذكي على تفسير البيانات الخارجية بدقة، والتعلم منها، واستخدام المعرفة لتحقيق أهداف ومهام محددة من خلال التكيف المرن " (راضي، 2022، الصفحات 225-283).

– **تعريف اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاقيات في فرنسا** :ترى أن الذكاء الاصطناعي هو تركيبة برامج معلوماتية مخصصة لأداء مهام يقوم بها الإنسان، ولكن بشكل أكثر كفاءة، عبر عمليات عقلية تشمل التعلم الإدراكي، وتنظيم الذاكرة، والتفكير الناقد، بما يتيح للأنظمة تحقيق الأهداف باستقلالية (Comité consultatif national d'éthique, 2018, p. 110).

– **تعريف المجموعة الأوروبية للذكاء الاصطناعي** :ترى أن الذكاء الاصطناعي هو مجموعة الأنظمة التي ابتكرها البشر للعمل ضمن أهداف معقدة في العالم المادي أو الرقمي، عبر إدراك البيئة، وتفسير البيانات، ومعالجة المعرفة المستمدة منها، وتحديد أفضل الإجراءات وفق معايير محددة مسبقًا لتحقيق الهدف المنشود (Commission européenne, 2021, p. 08).

إذن، الذكاء الاصطناعي هو مجال من علوم الحاسوب يختص بتصميم وتطوير الأنظمة والتقنيات التي تمكّن الأجهزة والحواسيب الذكية من أداء مهام تتطلب ذكاءً بشريًا .ويهدف إلى تطوير نماذج قادرة على التعلم، والتكيف، والاسترجاع، واتخاذ القرارات بشكل مستقل، كما يُحدث تحولًا في أسلوب العمل من خلال أتمتة المهام المعقدة أو المجهدة والتي تستغرق وقتًا طويلًا (صحافة، 2024، صفحة 203)، وقد شكّل الذكاء الاصطناعي ثورة شاملة، حيث أصبح ينافس الذكاء البشري، ويتدخل في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، والتجارية، والتعليمية، والتقنية، والطبية، والإدارية.

### 4.2.2 علاقة الوقف بالذكاء الاصطناعي

**أولًا – مشروعية الوقف على الذكاء الاصطناعي:** إن النظر في التحول الرقمي يظهر أنه يحقق مصالح جمة تفوق الحصر، ولأجل هذه المصالح يُعد التحول الرقمي مباحًا، مع إمكانية وجود أحكام تكليفية تتعلق ببعض المسائل والمجالات. فالأصل عند جمهور العلماء في المنافع والأعيان هو الإباحة والحِلّ (حسن، التحول الرقمي في ضوء المصلحة – دراسة أصولية مقاصدية، 2023، الصفحات 67-145)، وعليه إذا اعتُبرت أنظمة الذكاء الاصطناعي جزءًا من مستلزمات التحول الرقمي، فإن العلاقة بين الوقف والذكاء

الاصطناعي تظهر في الوقف الرقمي أو الوقف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي .فمشروعية هذا النوع من الوقف مستمدة من مشروعية الوقف عامة، إذ لا تخصيص لمجال أو موقوف محدد، ويُستمد الخاص من العام، ويمكن تناول ذلك من عدة جوانب (فرج، مرجع سابق، صفحة 126):

– **ميادين الوقف اجتهادية وليست توقيفية:** بمعنى أن أحكام الوقف الاجتهادية توفيقية، حيث يمكن أن تستوعب كل الآراء الفقهية التي تواكب تطور أغراض الوقف ومنافعه ومستجداته ومن ذلك التكنولوجيا المالية الوقفية، والأوقاف الرقمية.

– **النصوص الشرعية الواردة في الوقف:** والتي تندرج ضمنها الأحكام الخاصة بالوقف من حيث الإباحة وشمول النص الحديثي الثابت في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بخصوص الصدقة الجارية والعلم النافع، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {**إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**} (النووي، مرجع سابق، صفحة 85)، ولا شكّ أن الوقف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو الأنظمة الذكية يدخل ضمن عموم ما ورد في هذا الحديث.

– **ميادين الوقف اجتهادية وليست توقيفية:** أي أن أحكام الوقف اجتهادية توفيقية، قادرة على استيعاب الآراء الفقهية المختلفة لمواكبة تطور أغراض الوقف ومنافعه، بما في ذلك التكنولوجيا المالية الوقفية والأوقاف الرقمية.

– **النصوص الشرعية الواردة في الوقف:** تشمل أحكام الإباحة، وتستند إلى الحديث الشريف عن أبي هريرة رضي الله عنه، فيما يخص الصدقة الجارية والعلم النافع، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم: {**إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**} (النووي، مرجع سابق، صفحة 85)، ولا شكّ أن الوقف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو الأنظمة الذكية يندرج ضمن عموم ما ورد في الحديث الشريف عن الصدقة الجارية.

– **مرونة أحكام الوقف الفقهية ومرونة النصوص الشرعية:** أحكام الوقف وفقهه وأغراضه قابلة للتطور والتكيف لاستيعاب الصور المستجدة، بما في ذلك التحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

والخلاصة أن مشروعية الوقف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي تتبع حكم مشروعية الوقف الرقمي، وهو محل خلاف فقهي حول مالية المنافع، والراجح عند جمهور العلماء أن المال يشمل الأعيان والمنافع التي لها قيمة عرفية واجتماعية (النمر، 2024)، وعليه فإن الوقف الرقمي مشروع، ويخضع لأحكام الأعيان والمنافع الأخرى.

**ثانيًا – ضوابط الوقف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي:** رغم حداثة الرقمنة، فإنها لا تمنع اعتماد الوقف عليها إلا إذا شابها مفسدة راجحة أو مخالفة لنصوص الوحيين أو إجماع العلماء أو القياس الصحيح . وإذا خلت من ذلك واشتملت على مصلحة متوافقة مع مقاصد الشرع ولم تتضمن مفسدة، فيجوز العمل بها مع التأنّي والتثبت (حسن، مرجع سابق، صفحة 115)؛ لأن الشريعة راعت المصالح، فإن الرقمنة والتحول إليها تتضمن مصالح جمة تفوق الحصر، وقد اعتبرها البعض ضرورة عاجلة وليست مجرد ترف (حسن، نفس المرجع، صفحة 115).

وبما أن الوقف مشروع بالكتاب والسنة والإجماع، وحيث إن محل الوقف هو الأموال المشروعة، فإن الأموال المتداولة في النظام الرقمي والفضاء الافتراضي تصلح أن تكون محلاً للوقف إذا توفرت فيها شروط المال الشرعي (مباح الانتفاع وطاهر)، وعليه فإن مشروعية الوقف الرقمي ثابتة بنفس الأدلة والنصوص، باعتباره أحد صور الوقف الفقهية (القحطاني، الوقف الرقمي بين إشكالية المفهوم والتكييف الشرعي: مقاربة شرعية أبستمولوجية، 2025، الصفحات 04-20)، حيث تعتمد المقاصد الشرعية على الموازنة بين المصالح والمفاسد لتقرير حل أو تحريم الشيء، فتحرّم ما غلبت مفاسده على منافعه. وتتم هذه الموازنة بدقة عبر اجتهاد شرعي جماعي، بمشورة الخبراء والمختصين، مع متابعة التطبيق العملي لما صدر الحكم فيه، إذ قد يظهر للمنتج الجديد محاسن أو مفاسد إضافية تستدعي إعادة التقييم والنظر الشرعي (زيد، 2022، الصفحات 31-66)، فعلى سبيل المثال، تندرج المالية الخيرية والاجتماعية ضمن الفروض الكفائية، إذ

يقتضي من الأمة إقامة نظمها لضمان بناء مجتمع مترابط، وتوفير الخدمات المالية لجميع الأفراد والمؤسسات، وصيانة الحقوق والمحافظة على مقدرات الأمة، بما يحقق تكامل المجتمع (الدّكاش، 2019، الصفحات 01-20)، ويؤكد ذلك أن المالية التضامنية، بما فيها الوقف، تستهدف تحقيق أهداف تكافلية على سبيل الإحسان ودون غرض ربحي، سواء تم ذلك ضمن سياسات ومؤسسات عامة أو خاصة، أو في إطار فردي، عائلي، أو أهلي (حسين ر.، 2021، صفحة 45)، وهذا ما يؤكد أن فكرة الشمول المالي تحقق البعد الاقتصادي المتماهي مع المقاصد الشرعية الرامية إلى حفظ مصالح العباد، من خلال تسهيل الوصول إلى المصلحة الشرعية باستخدام التكنولوجيا الحديثة والنظم الذكية. ويعني ذلك تمتع الأفراد، بما فيهم ذوو الدخل المحدود، والشركات، بما فيها المتناهية الصغر، بإمكانية الوصول إلى خدمات مالية رسمية عالية الجودة، بأسعار معقولة، وبطريقة مسؤولة ومستدامة ضمن البيئة التنظيمية القانونية (رجب، 2018، الصفحات 01-30) (Abderrazak, Exploring Interactions between Awqāf and Digital Data, 2023)، وهذا ما أكده الدكتور عبد القادر بن عزوز مشروعية الاستفادة من التطبيقات المالية الذكية في قطاع المالية الخيرية والأوقاف، مشددًا على ضرورة مراعاة المقاصد الشرعية والضوابط المرعية . واشترط ألاّ تخالف التكنولوجيا المالية المستخدمة في الوقف أحكام الشريعة ومقاصدها، خصوصًا في الجانب المالي، أي أن تحقق المنفعة وتمنع الضرر (عزوز، التكنولوجية المالية الوقفية: مفهومها، أهميتها وتطبيقاتها، 2025، الصفحات 102-143)؛ لأن كل تصرف يُفضي إلى فساد أو يحول دون صلاح فهو باطل" (الندوي، 1999، صفحة 130) لا يجوز شرعا.

### 3.2 تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية وأثرها في حوكمة الأوقاف

لا شك أن تطوير مؤسسات الأوقاف يتطلب قبول فكرة التحبيس على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والاستفادة من مزاياها لدعم كفاءة الإدارة الوقفية، إلى جانب استخدام المالية الذكية ومنصات التمويل الجماعي لتنظيم الأوقاف وضبط تبرعات الجمهور، لما لذلك من أثر في استدامة المؤسسات الوقفية وعموم نفعها.

### 1.3.2 أهمية الوقف الرقمي والتحبيس على تطبيقات الذكاء الاصطناعي

باتت التكنولوجيا المالية جزءًا أساسيًا من التحول الرقمي في القطاع غير الربحي، إذ تُسهم في تحسين طرق جمع التبرعات، إدارة الأموال الموقوفة واستثمارها، وتسهيل العمليات المالية (الذيابي، 2025)؛ فالوقف الرقمي يتيح توظيف التقنيات الحديثة مثل البلوكتشين(blockchain) والذكاء الاصطناعي لتسهيل إدارة الأوقاف، وتحقيق أقصى درجات الشفافية والمساءلة .فهو يمكّن من تتبع الأموال والمصارف فوريًا، مما يقلّل الفساد والتكاليف التشغيلية، ويتيح للأفراد التفاعل مع الأوقاف والمشاركة فيها عن بعد، بما يتماشى مع الاحتياجات المعاصرة لمستخدمي التكنولوجي (سالم، الأوقاف الرقمية: المميزات الفنية، التحديات، وآفاق التطوير في العصر الرقمي، 2025، الصفحات 130–131)، حيث أثبتت التجارب العملية أن التقنيات الرقمية والتكنولوجية أسهمت بشكل ملحوظ في تطوير ممارسات الخدمة الاجتماعية، بما في ذلك تقديم المساعدة والخدمات للمحتاجين من أفراد المجتمع (الله، 2024، الصفحات 78–98). كما أن التطور الأخير في التقنيات المالية أثر إيجابيًا على أنظمة الدفع وتحويل الأموال، بما يساهم في توسيع نطاق العمل الوقفي وزيادة كفاءته (أنيسة، 2023، الصفحات 342–361)، وينعكس ذلك إيجابًا على جودة الاستثمارات الوقفية وكفاءة الإدارات الوقفية وحوكمة المؤسسات الوقفية ضمن مبادئ الشفافية والمسؤولية. ومن أبرز المجالات التي يبرز فيها أثر الرقمنة والتطبيقات الذكية:

– تحسين إدارة الوقف وكفاءته عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، من خلال تقديم توصيات استثمارية وتحليل أداء الأصول الوقفية، بما يعزز الأداء المالي وتحقيق عوائد أعلى للمستفيدين (الناهض، 2024، الصفحات 489–519).

– تمكّن تطبيقات الذكاء الاصطناعي من دعم اتخاذ قرارات الصيانة التنبؤية للأصول الوقفية، بما يحافظ على قيمتها ويزيد من كفاءتها (صفية، 2023، الصفحات 117–135).

– تتيح تطبيقات الذكاء الاصطناعي الاستفادة في إبرام العقود الذكية، عبر تبسيط صياغتها ومراجعتها وتنفيذها ومتابعتها، مع توثيقها باستخدام تقنية البلوك تشين (blockchain) (ربيع، 2022، الصفحات 597-680).

– تمكّن التقنيات الرقمية من تتبّع الحسابات المصرفية للوقف والتدفقات المالية المرتبطة بها، بما في ذلك حركة ريع الأوقاف ومصارفها، مع التركيز على أربعة وظائف أساسية: (القيادة المالية، الإدارة المالية، المحاسبة المالية، والرقابة المالية) (فودة، 2025، الصفحات 268-279).

– يتيح استخدام تطبيقات المالية الذكية الدمج بين القطاع الوقفي والمصرفي، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية الإسلامية والوقفية، وفتح قنوات تمويلية جديدة خارج القطاع الربحي لدعم هذا الدور (أحمد، 2024، الصفحات 1945-2143).

– يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل السوق واستغلال فرص الاستثمار من خلال جمع البيانات، تحويلها إلى مؤشرات رقمية، ومحاكاتها على واقع السوق، مع ضمان توفر الأموال المطلوبة، واختيار قيادات كفؤة (العاني، 2024، صفحة 239)، مع مراعاة شروط الواقفين ابتداء وانتهاء.

– يمكّن الذكاء الاصطناعي من تحسين الاستدامة المالية وحوكمة المؤسسات الوقفية، والحد من الاحتيال المالي في جمع التبرعات، إذ ترتبط العمل الوقفي والذكاء الاصطناعي علاقة تكاملية، تمكن القطاع الوقفي من تعزيز الشفافية، وضمان حسن توزيع الأموال، ومراقبة استخدامها وفق أهدافها وأغراضها المحددة (أصفار، مرجع سابق، صفحة 232)؛ الأمر الذي يعزز ضرورة الحوكمة الرقمية لمؤسسات الأوقاف، مما يقلل الفساد والبيروقراطية، ويقوي آليات الرقابة والمحاسبة، ويضمن صرف الريع وشفافية الاستثمارات الوقفية.

– تقتضي الريادة الوقفية الاعتراف بأن المؤسسة الوقفية استثمارية بالأساس وليس خيرية فقط، ويتطلب الابتكار فيها توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، خصوصًا البيانات الضخمة، لتعزيز التفاعل مع مشاريع الوقف في مجالي الشفافية والموثوقية (عبادة، 2024، الصفحات 09-35)؛ وفي هذا الصدد تؤكد

الدراسات حتمية التفاعل بين الأوقاف والبيانات الرقمية والخوارزميات المعقدة، ما يحتم على إدارات المشاريع الوقفية التعامل مع هذه البيانات بكفاءة ومرونة (Abderrazak, 2023, pp. 01-09).

– توفر إمكانات الذكاء الاصطناعي أدوات لتحسين استراتيجيات الاستثمار الوقفي، إدارة المخاطر، وتحقيق نتائج مالية أكثر ربحية (Mokal, 2024, pp. 491-502)، مما يعزز ضرورة تبنيه بشكل مسؤول وشفاف.

### 2.3.2 توظيف التكنولوجيا المالية في مجال الوقف

**أولًا – المقصود بالتكنولوجيا المالية:** عرّفت لجنة بازل للرقابة المصرفية التكنولوجيا المالية بأنها ابتكار مالي يُنتج نموذج أعمال أو عملية أو منتجًا جديدًا يؤثر على الأسواق والمؤسسات المالية (أشواق، 2018، الصفحات 11-35)، وعرفها المركز الوطني للبحوث الرقمية في إيرلندا بأنها ابتكارات في الخدمات المالية تمكّن المنافسة بين المستثمرين الجدد والحاليين في القطاع المالي (صابر، 2023، الصفحات 94-110)، وتُعد التكنولوجيا المالية منظومة من الخدمات الجديدة في مجال المعلومات المالية تشمل التخطيط المالي، الاستشارات المالية، المدفوعات، التمويل، الاستثمارات، ودعم العمليات التعاونية بين العملاء والبنوك (Haider, 2018)، وقد صرح مجمع الاستقرار المالي بأن التكنولوجيا المالية هي ابتكار مدعوم بالتكنولوجيا يؤدي إلى نماذج وتطبيقات وعمليات ومنتجات مالية جديدة تؤثر في تقديم الخدمات المالية والمصرفية، ويعتمد على الابتكار التكنولوجي من خلال برامج الحاسوب والخوارزميات (محمود، 2021، صفحة 368)، يؤكد ذلك أن التكنولوجيا المالية تهدف إلى مساعدة الشركات وأصحاب الأعمال والمستهلكين في إدارة العمليات المالية واليومية (Smits, 2018, pp. 01-09)، عبر استخدام برامج وخوارزميات على أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية بشكل مستمر.

**ثانيًا – حقيقة التكنولوجيا المالية الوقفية:** التكنولوجيا المالية الوقفية هي استخدام منتجات التكنولوجيا المالية الحديثة المباحة شرعًا لتطوير مؤسسة الوقف ومقاصدها في مجالي الاستثمار والتمويل (عزوز، مرجع سابق، صفحة 106)، وتتمثل في استخدام التكنولوجيا الرقمية لتقديم الخدمات المالية بطريقة مبتكرة

وفعّالة، بما يعزز المشاركة المجتمعية في إدارة الوقف، ويتم ذلك عادة عبر مشاركة التكنولوجيا المالية في تمويل وإدارة الأصول والمشاريع الوقفية، بما في ذلك العمليات الرئيسة التي تمر عبر منصات التمويل الجماعي للقطاع الوقفي (ذيب، توظيف مكتسبات التكنولوجية المالية في القطاع الوقفي –نماذج مبتكرة، 2024، الصفحات 31-71)، كما يمكن الاستفادة من منصات عالمية للابتكار المالي الإسلامي في دعم حوكمة المالية وإدارة المؤسسات الوقفية.

وتتجلى أهمية التكنولوجيا المالية للوقف في تمكين المؤسسات من مواكبة التحولات الرقمية والاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الجودة والمنافسة، والتكيف مع التحول المالي والتكنولوجي. كما تعزز الكفاءة المالية، الشفافية، الأمان، وتوفير الوقت والجهد، وتساهم في تخفيف النفقات، تسهيل تمويل المشاريع ومراقبتها، وتجديد أساليب جمع الأموال، بما يتيح إنشاء منصات رقمية تعزز التعاون المحلي والدولي وتدعم الفئات الاجتماعية الضعيفة من خلال تمويل القروض الصغيرة وتحسين ظروفهم المعيشية (عزوز، مرجع سابق، صفحة 107)، ويظهر من ذلك أن الوقف كمنتَج مالي إسلامي قابل للتكيف مع الفكر المالي والإداري المعاصر ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة.

وقد أفتى مجلس العلماء الإندونيسي بجواز استخدام التكنولوجيا المالية في تمويل وإدارة الأصول والمشاريع الوقفية، بشرط الالتزام بالمعايير المحددة الآتية (Narastri, 2020, pp. 155-170):

- خلو المعاملات من أي محرّمات شرعية.
- توافق المنتج مع العقود والمعاملات الشرعية.
- الالتزام بـ الآداب الإسلامية في الأعمال التجارية

**ثالثًا – دور التكنولوجيا المالية الوقفية في تحسين مستوى كفاءة إدارات الأوقاف:** تشهد إدارة الأوقاف تطورًا سريعًا منذ دخول العصر الرقمي، حيث تلعب التكنولوجيا المالية وتقنية البلوك تشين (Blockchain) دورًا حيويًا في تعزيز الكفاءة، الشفافية، والأمان في إدارة الأوقاف الرقمية، والبلوك تشين هي تقنية تتيح للمشاركين الوصول الشفاف إلى الأطر العملية لتغطية مصالح الأفراد أو المؤسسات،

بما في ذلك نقل الملكيات، توثيق الأعمال، تحويل الأموال، والتبرعات الوقفية (الصلاحات س.، 2023، الصفحات 129-166)، حيث ظهرت البلوك تشين كقاعدة بيانات لا مركزية ومفتوحة المصدر، مكنّت طرفين أو أكثر من إجراء معاملات مالية أو تجارية دون الحاجة إلى طرف ثالث لضمان الثقة (يدو، 2021، الصفحات 328-342)، وتوفر تقنية البلوك تشين حلاً مبتكرًا لمشكلة الثقة في التعاملات، عبر سجل معاملات عام وموثوق ومشترك يمكن للجميع التحقق منه، دون سيطرة أي طرف منفرد، مع قاعدة بيانات موزعة تحافظ على قائمة متنامية من سجلات المعاملات مؤمّنة ومشفّرة (سلامة، تحديات الوقف المعاصرة ودور تقنية البلوكتشين في حلها، 2021، الصفحات 257-285)، ولطالما ساهمت تقنية البلوك تشين، في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية عبر تطبيقات تضمن سرية التعاملات وخفض التكاليف المصرفية (بلال، 2023، الصفحات 435-457)، ولها اسم آخر سلاسل الكتل (قنطقجي، 2017، الصفحات 10-18)، وهي عبارة عن قاعدة بيانات مشفّرة تُنشئ سجلًا إلكترونيًا لا مركزيًا مترابطًا تاريخيًا، غير قابل للتعديل أو التلاعب، وتتميز بالشفافية، السرعة، سهولة العمليات، وإمكانية مشاركة الأطراف المعنية في البناء والتحقق والحفاظ عليه وفق أنظمة ذاتية التشغيل (روان، 2021، صفحة 17)، وهذه التقنية تتيح بخصائصها اللا مركزية والعابرة للحدود، إمكانية التغلب على العديد من المشكلات والتحديات في إدارة الأوقاف الرقمية (سلامة، مرجع سابق، صفحة 278):

- التحرر من الهيمنة المركزية التي تعيق وصول الريع إلى مستحقيه وإحياء الوقف.
- الاستقلال عن تدخل الدولة، إذ تنفذ المنظومة آليًا شروط الواقف.
- توسيع دور الوقف ليشمل التنمية المجتمعية، والعودة إلى دوره الريادي في المجتمع الإسلامي.
- تطبيق الحوكمة، محاربة الفساد، وضمان الشفافية والموثوقية في المعاملات، مع تقليل الاستبداد الإداري وزيادة ديناميكية الوقف.

ويمكن استخدام البلوك تشين للتنبؤ بقضايا الوقف، ما يتيح تدفق أموال الوقف في الوقت الفعلي وبشفافية وموثوقية، بما يعزز التنمية واستدامتها من البداية إلى النهاية (Balkis Kasmon, 2023,

(pp. 47–64 ، ومن أهم استخدامات تقنية البلوك تشين في تمويل القطاع الوقفي: منصات الوقف الجماعي، وهي منصات آمنة تحت إشراف إدارة الأوقاف، تجذب التمويلات الجماعية من الأفراد، وتعزز المشاركة المجتمعية في تمويل المشاريع غير الربحية، مما يجعلها آلية فعّالة لجمع الأموال (عبابنة، مقترح لتفعيل منصة الوقف الجماعي باستخدام منصة البلوكتشين–الأردن أنموذجا، 2024، الصفحات 61–74)، من خلال فكرة منصات التمويل الجماعي الوقفي عبر الإعلانات الرقمية لجذب الممولين، مع تحديد شروط المشاركة إما بنسبة من الأرباح لفترة متفق عليها أو عبر مكافآت يقدمها صاحب المشروع للممولين (عبابنة، نفس المرجع، صفحة 69).

من أبرز التجارب في هذا المجال، شركة فنتيرا في سنغافورة، التي وظفت التكنولوجيا المالية لربط المجتمعات، وتجديد وإحياء وتطوير الأوقاف، بما يسهم في الاستفادة من الأصول الموقوفة في العالم الإسلامي (قداوي، 2022، الصفحات 150–180)، مما يفتح آفاقًا جديدة لجمع الأموال والتبرعات الوقفية عبر التمويل الجماعي الرقمي، من خلال جمع مبالغ من متبرعين وواقفين عبر الإنترنت، سواء على سبيل التبرع، القرض الحسن، أو الاستثمار، بهدف إنشاء مشاريع وقفية جديدة أو تطوير مشاريع قائمة (Rashid S. K., 2018, pp. 53–69)، ويتم ذلك عبر آلية التشفير لبناء سجل دفع إلكتروني لا مركزي، مترابط تاريخيًا وغير قابل للتعديل، مما يوفر الشفافية، السرعة، سهولة العمليات، ومشاركة جميع الأطراف، بما في ذلك الواقفين، في بناء السجل والتحقق منه والحفاظ عليه وفق أنظمة ذاتية التشغيل (الشاطر، 2019، الصفحات 126–150)، بحيث تقوم منصات التمويل الجماعي الوقفي بجمع الأموال وتقديمها للمشاريع، خاصة التعليمية والثقافية، على شكل إعانات بلا عائد مالي .كما يمكن للمؤسسات الوقفية المشاركة في التمويل الجماعي الاستثماري، حيث تُجمع الأموال على شكل اكتتاب لأسهم أو حصص اجتماعية، ما يمنح المساهمين حقوق المشاركة في إدارة ومراقبة المشروعات الممولة (ذيب، مرجع سابق، صفحة 53).

## 3. الإطار الحوكمي للأوقاف الرقمية بين التحديات القائمة والرؤى المستقبلية

تمثل مبادئ الحوكمة المؤسسية فرصة لتعزيز كفاءة الأوقاف الرقمية والتمويل الجماعي الوقفي عبر ترسيخ الشفافية والمساءلة والعدالة وضبط علاقة أصحاب المصالح بالنُّظّار وآليات تتبع الأموال رقمياً. ويستلزم ذلك استثمار التقنيات الذكية والتكنولوجيا المالية لمعالجة التحديات وتحقيق الأهداف.

### 1.3 مفهوم حوكمة المؤسسة الوقفية وأهميتها

تُعَدّ الحوكمة الوقفية مفهوماً مركباً يجمع بين دلالات الحوكمة والوقف، ويُفهم في ضوء تطور مفهوم الحوكمة المؤسسية.

#### 1.1.3 تعريف الحوكمة الوقفية

تتكوّن الحوكمة الوقفية من لفظين :الحوكمة والوقف .ويُستند في فهمها إلى الحوكمة المؤسسية.

**أولاً – تعريف الحوكمة:** يرجع المفهوم إلى الجذر اللغوي (حكم/تحكّم) الدال على الضبط والرشد، وينصرف اصطلاحاً إلى إطار تنظيمي يهدف إلى تحسين الإدارة، ومحاربة الفساد، وترشيد الإنفاق. وقد اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة ترجمة المصطلح الإنجليزي Governance (إسماعيل ع.، حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية، 2019، صفحة 22)، يرجع أصل مصطلح الحوكمة اللغوي إلى الجذر اللاتيني Kybernan، الذي اشتُقّت منه الكلمات الإنجليزية govern، guide، steer، وجميعها تدور حول معاني القيادة والرشد والحكم، وهي المعاني التي تعكس جوهر اتخاذ القرار الرشيد وتقنينه، أي مفهوم الحوكمة (الزهراني، 2023، الصفحات 1541-1647)، وقد أُسقط مصطلح الحوكمة على واقع الشركات والمؤسسات الحديثة ليُعبّر عن أسلوب ممارسة السلطة الإدارية بصورة مثلى ونزيهة، بحيثُ اعتمد إطاراً للإدارة الرشيدة (Mohammad, 2010, p. 38)، ويتميّز مفهوم الحوكمة عن الحكومة؛ فالأولى أسلوبٌ للتسيير والإدارة، بينما الثانية جهازٌ تنفيذيّ يُعنى بتطبيق القرارات.

وبناءً على ما سبق، تُعرَّف الحوكمة قانونياً بوصفها مفهوماً إدارياً حديثاً يهدف إلى الإدارة الرشيدة للمنشآت المالية، بما يضمن تحقيق المصالح، وصون حقوق جميع الأطراف، وتعزيز الإفصاح والشفافية، وصولاً إلى الاستقرار والنمو المالي للمؤسسة، ودعم سلامة النظام الاقتصادي والمالي على مستوى المجتمع (القادر، 2014، الصفحات 01-55)؛ وتُفهم الحوكمة بأنها الأسلوب الذي يوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبين المصالح الفردية والجماعية من جهة أخرى(Cadbury, 1992) ؛ وهي بذلك تسعى إلى وضع نظم تنظّم العلاقات المرتبطة بالأهداف المؤثرة في الأداء، كما تشمل مقومات دعم المؤسسة على المدى الطويل، مع تحديد واضح للسلطات والمسؤوليات (كواشي، 2017، الصفحات 172-184)، مما يترتّب عليه تأكيد الطابع التعاقدي الذي يحدّد حقوق وواجبات المساهمين وأصحاب المصالح والإدارة.

ويُنظر إلى الحوكمة من البعد الاجتماعي والأخلاقي باعتبارها أداة لتحديد المسؤولية الاجتماعية وتعزيز التنمية الاقتصادية (المشهداني، 2020، الصفحات 182-206)؛ من أجل ترسيخ الشفافية والعدالة، ومكافحة الفساد، وتمكين مساءلة الإدارة والتثبت من التزامها بتحقيق الأهداف والاستراتيجيات طويلة المدى. كما ينظر الاقتصاديون إليها على أنها آلية للحصول على التمويل، وضمان تعظيم قيمة الأسهم واستدامة المؤسسة على المدى الطويل.

ارتبط تطبيق الحوكمة عملياً بعد أزمة أسواق المال في شرق آسيا عام 1997، حيث أولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اهتماماً كبيراً، وأصدرت مجموعة مبادئ ومعايير لتعزيز التزام المؤسسات بالحوكمة، والتي اعتمدها لاحقاً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1999 تحت مسمى "الحوكمة الرشيدة" (ياسين، 2012، الصفحات 01-32)، وأصبحت الحوكمة أسلوباً يوفر الإطار العام لتحديد أهداف الإدارة وتحقيقها، ومراقبة الأداء والنتائج، بما يضمن ممارسة السلطة بصورة ناجحة، وتقدير الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين، وتسهيل الرقابة على استخدام الموارد بكفاءة (الفخفاخ،

2023، الصفحات 226-243)، ويجدر التأكيد على أن ضعف مناخ الحوكمة في أي دولة يؤدي حتماً إلى تفشي الفساد، مما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي والمصلحة العامة.

**ثانياً – تعريف الحوكمة الوقفية:** يمكن تعريف الحوكمة الوقفية بأنها مجموعة من النظم والمعايير والقواعد والضوابط التي تنظم العلاقة بين إدارة المؤسسة الوقفية وجميع الأطراف ذات الصلة، بما يضمن حماية الحقوق، وتحقيق المسؤوليات، وتنظيم التعاملات على أسس واضحة وسليمة (إسماعيل ع.، مرجع سابق، صفحة 25)، ويمكن تعريف الحوكمة الوقفية أيضاً على أنها مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات التي تنظم العلاقات بين الأطراف المؤثرة في أداء المؤسسة الوقفية، وتمكّن من متابعة ومراقبة مجلس النظارة والإدارة التنفيذية، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد بما يحقق شروط الواقفين ومنفعة جميع الأطراف، ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشفافية والعدالة والمساءلة والمسؤولية (المعود ف.، الرقابة الداخلية والخارجية للمؤسسات الوقفية العامة، 2015، الصفحات 13-49)؛ لا سيما أن الفساد الإداري والمالي أصبح متغلغلاً في مفاصل التسيير المؤسسي، مما يجعل حوكمة الوقف الوسيلة الأنجع لمواجهة هذه الظاهرة .وللحد من الفساد جزئياً، يستلزم اعتماد معايير العدل والشفافية والمساءلة في المؤسسات الوقفية الحديثة، بما يحفز المستثمرين والشركاء الباحثين عن حماية قانونية ومصالح واضحة، إذ إن غياب هذه المعايير يحد من مشاركتهم وتعاملهم مع المؤسسة الوقفية (Albaker, 2011, p. 09)، خاصة بعد سنوات من الفساد والتهميش في إدارة الأوقاف، ومع ظهور اتجاهات حديثة في تأسيس الأوقاف، تُعد المشاريع الوقفية الحديثة بمثابة منظمات أعمال، إذ تمثل الأوقاف شكلاً تنظيمياً لأموال تُوظَّف في الإنتاج، حيث تنفصل الإدارة عن الملكية. غير أن إدارة أموال الأوقاف لا يمكنها اتباع مبادئ اقتصاديات السوق بسبب غياب الحافز الذاتي الذي يميز المنشآت الإنتاجية (الأسرج، دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف، 2012، الصفحات 01-56)؛ ويعود السبب إلى أن الوقف يجمع بين الخاصية الخيرية والربحية، في حين أن الخاصية الخيرية غير متوفرة في المؤسسات الإنتاجية الربحية التقليدية.

ونظراً لتزايد الاهتمام بالقطاع الثالث (الخيري) وبروز الوقف كعنصر أساسي في التنمية نتيجة ما يمتلكه من أصول اقتصادية ونقدية، وحاجة المؤسسات الوقفية للاستفادة من آليات الإدارة الحديثة، أصبحت حوكمة الوقف ضرورة ملحة. وتتطلب هذه الحوكمة مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات لتحقيق الإدارة الرشيدة والتميز، عبر اتباع وسائل فعّالة لتنفيذ الأهداف المخطط لها بأعلى جودة وأقل تكلفة (عويسي، 2018، صفحة 41)، وعليه تُعد الحوكمة منظومة عمل إداري تهدف إلى إحكام العمليات الإدارية والمالية في المؤسسات، وتعزيز الشفافية والمساءلة والعدالة والرقابة وسيادة القانون، بما يضمن اتخاذ القرارات الرشيدة ويعزز استدامة الأداء الفعّال للمؤسسة الوقفية (الحامدي، 2024، الصفحات 49-72)، فالمتمعن في مفهوم الحوكمة ومبادئها وأهدافها يجد توافقاً مع المنظور الإسلامي للعمل الإداري، الذي يُعرَّف بأنه عمل قائم على المقومات العقدية الإسلامية، تحدد لها قيوداً وترسم مساراً ينظم سلوك القائد الإداري، والمنظمة، والعاملين فيها، في علاقاتهم الداخلية ومع المجتمع، لتصبح الإدارة الإسلامية رسالة شاملة تغطي جميع جوانب العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار متكامل لا يُفصل جزء منه عن الآخر (المحرج، حوكمة الأوقاف – دراسة تأصيلية مقارنة، 2016، صفحة 126)؛ ومن هنا يُستنتج أن مفهوم الإدارة في الفكر الإسلامي يتماهى مع مفهوم الحوكمة والإدارة الرشيدة، التي يعرفها البنك الدولي على أنها الأسلوب الذي تُمارس به السلطة لإدارة الموارد الاقتصادية للدولة من أجل التنمية، ويرتبط غالباً بمكافحة الفساد. ويرى الدكتور سامي الصلاحات أن استخدام مصطلح حوكمة الوقف مناسب للتعبير عن التحكم والمراقبة، وتنظيم عمليات الأوقاف (الصلاحات س.، 2018، الصفحات 39-42)، وضبط تصرفات النظار، ومساءلة الأطراف، وتحديد مسؤولياتهم.

### 2.1.3 أهمية الحوكمة الوقفية وأهدافها ومبرراتها

مع تنامي الاهتمام بمنظمات الأعمال ومسؤوليتها الاجتماعية، وتزايد دور القطاع الثالث واتساع نطاق المؤسسات الوقفية والخيرية، واستحواذها على أصول نقدية وعقارية، وحاجة إداراتها إلى

استقطاب الكفاءات المتمكنة والنزيهة، تبرز أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية للأوقاف .وتتضح أهميتها من خلال أهدافها التي تتوافق مع الحاجة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للدولة في الإدارة الرشيدة.

**أولاً – أهمية الحوكمة الوقفية:** يجمع مفهوم الوقف بين مبادئ الحوكمة وأسسها الإدارية، محققاً نقلة نوعية في التحكم والسيطرة على الأوقاف ضمن سياق الرقابة والإشراف والقيادة .ويتميز هذا النظام بتطور مؤسسي يرسخ أسس ثابتة، ويشبه إلى حد كبير مفهوم حكم المؤسسات في الأنظمة الإدارية الحديثة (الأسرج، 2024)، وبالتالي يفترض أن يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسسة الوقف إلى الرشد في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، مع تحقيق أفضل المنافع للمؤسسة وتفادي المفاسد المحتملة. كما يسهم ذلك في تعزيز الشفافية والمساءلة، وقد يفضي إلى تأسيس شركات تابعة لمؤسسات الوقف للإشراف على إدارة مشروعاتها الاستثمارية (المعود ف.، 2024)؛ وتسهم الحوكمة الوقفية في ترسيخ القيم الديمقراطية والعدل والمساءلة والمسؤولية والشفافية في المشاريع الوقفية، وضمان نزاهة المعاملات وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد، من خلال وضع حدود واضحة بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة ومنع إساءة استخدام السلطة (الغني ب.، ركائز حوكمة الوقف وأثرها على جودة الاستثمارات الوقفية، 2022، الصفحات 25-58)، ومن أبرز مزايا الحوكمة الوقفية ما يلي ما يلي:

– معالجة أوجه الخلل في إدارة الأوقاف، كما أظهر الواقع وأكدت نتائج العديد من الأبحاث، مما يؤدي إلى تعزيز الثقة لدى الواقفين والمستفيدين (رمضان، التوفيق بين حوكمة الوقف ومقاصد الواقفين (نظم حماية حقوق أصحاب الشأن– الواقفين والموقوف عليهم في متابعة شؤون الوقف وسلطاتهم)، 2016، الصفحات 50-75).

– تحقّق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لجميع المشاريع الوقفية، مع تفادي الأخطاء والانحرافات المتعمدة أو غير المتعمدة، والعمل على الحد منها باستخدام النظم الرقابية المتطورة (الغني ب.، مرجع سابق، صفحة 32).

ويشير الدكتور حسين الأسرج (الأسرج، دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف، مرجع سابق، الصفحات 40-41) إلى أوجه أخرى لأهمية الحوكمة الوقفية، المرتبطة مباشرة بنجاح المؤسسات الوقفية في إدارة الاستثمارات بكفاءة وفاعلية وفق مبادئ الاستدامة المالية والشفافية والإفصاح، ومن أبرزها:

– تعظيم الاستفادة من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وربط الإنفاق بالإنتاج لضمان فاعلية الإنفاق.

– تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، لضمان استقلالية مراقبي الحسابات الخارجيين وحمايتهم من الضغوط الإدارية.

– تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عبر الاستخدام الأمثل للموارد، وربط مصالح الأفراد والمشاريع الوقفية والمجتمع، بما يدعم التنمية الاقتصادية والصحية ويلبي احتياجات المجتمع.

ويؤكد الدكتور مدحت أبو النصر أن أهمية الحوكمة الوقفية تنبع من كونها رقابة وإشراف ذاتي يضمن سلامة التطبيق القانوني للتشريعات والضوابط الناظمة، وحسن الإدارة، وصون حقوق الناس" (المحرج، مرجع سابق، صفحة 101)، مما يؤدي تطبيق الحوكمة الوقفية إلى رضا المجتمع عن أداء المؤسسة الوقفية.

**ثانياً – مبررات الحوكمة الوقفية:** تُبرر التوجهات الاستثمارية الحديثة في مجال الوقف اعتماد الحوكمة الوقفية، إذ تتيح أقصى درجات الشفافية والوضوح في إدارة الشؤون القانونية والمالية والمحاسبية والفنية داخل الكيانات الوقفية وبينها وبين الدولة والأطراف المعنية، خاصة في ظل توجهات إقليمية وعالمية نحو عولمة الصدقة الجارية والنشاط التطوعي والخيري، وتشجيع اندماج الكيانات الوقفية وإنشاء الأوقاف الجماعية. ومن أبرز المبررات:

– زرع الطمأنينة لدى المستثمرين في القطاع الوقفي، من خلال وضوح وشفافية التقارير المالية المتعلقة بإدارة الاستثمارات في المؤسسة الوقفية (مركز أبوظبي للحوكمة، 2024)، ويجعل ذلك الإفصاح والشفافية ضرورة حيوية لضمان نجاعة الاستثمارات الوقفية، واستدامة المؤسسة، واستمراريتها، وشمول منافعها لتلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

– اشتراك المؤسسة الوقفية مع منظمات الأعمال في بعض الخصائص والمميزات، كما أشار إلى ذلك الدكتور عز الدين فكري تهامي (تهامي، 2012، الصفحات 01-29)؛ حينما اعتبر أن المؤسسة الوقفية قد تواجه بعض المشكلات المشابهة لمشكلات منظمات الأعمال، مع اختلاف جوهري يتمثل في غياب مالك للمال الوقفي .ومع ذلك، يُنظر إلى إدارة المؤسسة الوقفية (ناظر الوقف) على أنها وكيل عن الواقفين لتحقيق شروط الوقف، ووكيل عن الموقوف عليهم باعتبارهم أصحاب المصلحة والمستفيدين.

– الحاجة إلى ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لجميع المشاريع الوقفية، مع تفادي الأخطاء والانحرافات المتعمدة أو غير المتعمدة (الأسرج، حوكمة الصناديق الوقفية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، بلا تاريخ، صفحة 43)، والعمل على الحد منها باستخدام النظم الرقابية المتطورة.

– سيادة النظارة الفردية في المؤسسات الأهلية التي تفتقر للخبرة والتخصص في إدارة الأوقاف واستثمار أصولها، مع غياب التقاليد المؤسسية والتخطيط المستقبلي، يؤدي إلى غياب الرؤية الاستراتيجية وانعكاسات سلبية على تحقيق الأهداف الرئيسية للوقف (الرفاعي، 2011، الصفحات 15-57).

– إتاحة المجال للشركاء والأطراف المعنية والمستفيدين لتقييم مستوى الخدمات ونوعية المنافع المقدمة، بما يوفر أفضل وسيلة لقياس جودة الخدمة، تحديد مجالات التطوير، وقياس مدى توفرها وفاعليتها (المعود ف.، صفحة 144).

– تشجيع الاستخدام الأمثل لموارد الوقف، وتحقيق النمو المستدام والإنتاجية، مع خفض كلفة رأس المال، وتسهيل الرقابة والإشراف على أداء المؤسسة الوقفية عبر وضع أطر للرقابة الداخلية، تشكيل اللجان المتخصصة، وتطبيق الشفافية الوقفية (مركز أبو ظبي للحوكمة، بلا تاريخ).

– تدعم الحوكمة القدرة التنافسية للمؤسسات الوقفية، مما يسهم في توسعها ونموها، ويبرر اعتمادها كـ وعاء مؤسسي تنظيمي يحقق أهداف الواقفين ويعظم منفعة الموقوف عليهم (رمضان، مرجع سابق، صفحة 52) ، ومن ثمة تحقق الحوكمة مستوى أعلى من العدالة والمسؤولية على جميع مستويات العلاقة بين أطراف النشاط الإداري والاستثماري في المؤسسة الوقفية.

**ثالثاً – أهداف الحوكمة الوقفية:** يؤكد الدكتور حسين الأسرج: "أن الحوكمة الوقفية تسعى لتحقيق أهداف واضحة، وإلا لما سعت الوحدات الاقتصادية والدول إلى تطبيقها ووضع التشريعات الداعمة لها" (الأسرج، دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف، مرجع سابق، صفحة 43)، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

- تحسين قدرات مؤسسة الوقف وزيادة قيمتها.
- فرض الرقابة الفعّالة على الأداء وتعزيز المحاسبة في المؤسسة الوقفية.
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للمؤسسة.
- تقويم أداء الإدارة العليا ورفع مستوى الثقة فيها.

ويضيف الدكتور عبد المحرج إلى أن تطبيق الحوكمة يهدف أساسًا إلى:

- الفصل بين الملكية والإدارة ومراقبة الأداء.
- توضيح مهام ومسؤوليات المديرين التنفيذيين مقابل مهام مجلس الإدارة وأعضائه.

وتضيف بثينة آل عبد الغني أهدافًا للحوكمة الوقفية، تتلخص في تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان الكفاءة في إدارة الأوقاف، مع المحافظة على المصلحة العامة والالتزام بأحكام الوقف (الغني ب.، مرجع سابق، صفحة 28):

- ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية وفق الضوابط والسياسات المعتمدة في المؤسسات الوقفية.
- تشجيع الممارسات السليمة التي تعزز جذب الاستثمارات المفيدة واستقطاب المشاريع الوقفية المنتجة والرائدة.
- الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الوقفية من خلال إجراءات ملائمة لأنشطتها الإدارية والتمويلية والاستثمارية.

## 2.3 الأسس والأهداف الاستراتيجية للحوكمة الرقمية في مؤسسات الأوقاف وآفاقها المستقبلية

تنبع الحاجة إلى الحوكمة الرقمية للأوقاف من مشروعية الوقف، والمبررات الواقعية لعصر التحول الرقمي، والتحديات التي تواجه إدارة الأوقاف التقليدية، فضلاً عن ضرورة ضمان استدامة الأصول الرقمية وتحقيق الاستفادة المستمرة من منافعها.

### 1.2.3 حوكمة الأوقاف الرقمية – المدلول – الأهداف ودليل المشروعية

**أولاً – تعريف الوقف الرقمي**: ليس ثمة تعريف جامع ودقيق للوقف الرقمي دون الرجوع إلى مفهوم الوقف نفسه، وقد عرفه الفقهاء المحدثون بأنه: "كل حق معنوي يُوقف بصيغة رقمية عبر وسيط مناسب، للإفادة منه أو من ريعه" (نعيمي، 2020، الصفحات 163-193)، والأكيد أن الوقف الرقمي يشكِّل جزءًا من الوقف العام، إلا أنه يختلف عنه بخصائص تميّزه وتحدد أحكامه. ويتحقق مفهومه من خلال ما يمكن تحويله إلى صيغة رقمية، مثل المحتويات المخزنة على الحواسيب أو الهواتف المحمولة، بما في ذلك الكتب الرقمية، والمواقع الإلكترونية، والوسائط المرئية والمسموعة. فالمحتوى الرقمي الموقوف لا يمتلك عينًا ملموسة يمكن وقفها، بل يمثل حقًا معنويًا لصاحبه يُوقف لتحقيق الإفادة منه أو من ريعه (الشايع، الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية وأحكامها الفقهية، 2017، صفحة 29)؛ ويتم عبر استخدام أصول أو حقوق رقمية، مثل مواقع الإنترنت، التطبيقات، أو الأصول المشفرة، لتحقيق الأهداف الخيرية والاجتماعية المرتبطة بالوقف التقليدي. ويشمل ذلك كل أصل رقمي، سواء نشأ في شكله الرقمي مباشرة أو تم تحويله من أصل عيني، بحيث تُحجز منافعه للاستفادة العامة مع بقاء الأصل كما هو، بغرض التبرع بمنتج إلكتروني مباح يمكن الانتفاع به (القحطاني، مرجع سابق، الصفحات 07-08)، أما محل الوقف الرقمي فهو كل أصل وقفي رقمي، بصرف النظر عن نوعه أو شكله، يكون حلالًا في مضمونه واستخدامه، سواء نشأ أصلاً في شكل رقمي أو حُوّل من أصل عيني، ويُوقف في سبيل الله، ويشمل الأصل ذاته وما يترتب عليه من منافع (قصري، التأسيس للوقف الرقمي من خالل دمج التكنولوجيا الحديثة في الوقف، 2024، الصفحات 65-86).

**ثانيًا – مشروعية الوقف الرقمي:** تتمتع الحقوق المعنوية التي يشملها الوقف الرقمي بنفس حكم الأعيان الوقفية من حيث الجواز والمشروعية، ويتفق معظم الباحثين المعاصرين على أن الوقف الرقمي يُعد من "النوازل"، حيث أظهرت الدراسات الفقهية أنه يشمل أعيانًا و/أو منافع تُعتبر مالًا، بما في ذلك أسماء المواقع الإلكترونية التي اعتاد الناس على تمويلها (قطان م.، حوكمة الأوقاف الرقمية (المعنى والمفهوم والمقاصد والأسباب الدّاعية والمعايير والمبادئ، 2025، الصفحات 71-89)، بحيث يُعد حق البرمجة حقًا ماليًا، كما تُعتبر الخوادم أجهزة مالية تخضع لحكم الأموال الأخرى، ويمكن استيفاء شروط الوقف فيها، مما يجيز وقفها. كما أجاز بعض الفقهاء جواز وقف المنافع الرقميّة توسعةً على الناس وتيسيرًا لأسباب الخير (قصري، مرجع سابق، صفحة 76)، شرط أن يكون الوقف الرقمي نافعًا بمحتواه أو ريعه، وألا يتضمن محرمًا سواء في إنشائه أو محتوياته أو دعمه. كما يجب أن يُصاغ الوقف بصيغة رقمية، إذ إن المحتويات التناظرية، مثل أشرطة الصوت التقليدية، لا يمكن وقفها رقميًا إلا بعد تحويلها إلى صيغة رقمية (الشايع، مرجع سابق، صفحة 46)، وعموما ينبغي ألاّ يخالف الوقف الرقمي احكام الشريعة ومقاصدها عموما والمالية منها خصوصا إلى جانب تحقق المصلحة منه وانتفاء المضرة (عزوز، مرجع سابق، صفحة 107)، وأن ينشأ بما يضمن احترام شروط الواقف، إذ تُراعى هذه الشروط ما لم تتعارض مع مقصود الوقف وغايته، وعلى ذلك، يُرجح جواز الوقف الرقمي استنادًا إلى أحكام مشروعية أوقاف الأعيان والمنافع الأخرى.

**ثالثًا – أهداف الحوكمة الرقمية:** حوكمة الأوقاف الرقمية هي عملية تنظيم وإدارة الأصول الوقفية باستخدام تقنيات حديثة مثل قواعد البيانات الموزعة والعقود الذكية، وتهدف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة والمرونة في إدارة الوقف (صوالحي، حوكمة الأوقاف الرقمية (الممارسات ومتطلبات التنفيذ وصياغة القواعد العامة)، 2025، الصفحات 90-106)، ومن بين أهداف الحوكمة الرقمية للأوقاف يمكن إبراز ما يلي (العمران، 2024، صفحة 165):

- تعزيز جودة وكفاءة الخدمات الحكومية.

– تسهيل الوصول إلى الخدمات من خلال تعزيز التواصل بين الحكومة والمواطنين.

– رفع الكفاءة والفعالية التشغيلية وتقليل التكاليف والجهد والزمن.

– زيادة الشفافية عبر إتاحة البيانات الحكومية للمستفيدين.

ويضيف الدكتور يونس صوالحي إلى أهداف الحوكمة الرقمية للأوقاف ما يلي (صوالحي، مرجع سابق، الصفحات 91-92):

– ضمان التزام مؤسسات الوقف بالشريعة الإسلامية وتحقيق كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية.

– الحفاظ على أصول الوقف وحقوق المستفيدين وحماية أصحاب المصالح من سوء الإدارة أو الاستغلال.

– دعم التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم مصالح الأفراد والمجتمع.

– تفعيل أنظمة إشراف ومحاسبة لضمان الشفافية ومنع تضارب المصالح.

– ضمان استخدام أموال الوقف وفق أهدافها المحددة للحفاظ على ثقة المتبرعين وأصحاب المصالح.

– رفع مستوى الشفافية والكفاءة في جمع واستثمار الوقف، توزيع ريعه، إدارة مخاطره، وتحليل أدائه واستشراف مستقبله.

– تعزيز الرقابة والمساءلة تجاه المتأثرين بالوقف وأصحاب المصالح (المعود ف.، 2016، الصفحات 13-49)، كما تسعى الحوكمة الرقمية للأوقاف إلى تعزيز الشفافية عبر تقوية الرقابة الداخلية والخارجية على أموال الوقف، لما لذلك من أثر بالغ في زيادة ثقة المحبسين وتحفيز التفاعل الإيجابي للمواطنين مع مؤسسات الأوقاف (الزياني، 2016، الصفحات 76-105).

### 2.2.3 مبررات اللجوء إلى حوكمة الأوقاف الرقمية

تجدر الإشارة إلى أن حوكمة الوقف، بوجه عام هي نظام لإدارة وضبط إجراءات الأوقاف بما يتوافق مع شروط الواقف، ويحقق مصالح الوقف ويسهم في تنمية المجتمع (قطان م.، مرجع سابق، صفحة 76)، ويُعرَّف نظام الحوكمة بأنه الإطار الذي يتيح التوجيه والرقابة لضمان تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها،

من خلال تحديد المسؤوليات والالتزامات والعلاقات مع جميع الأطراف المعنية. ويعتمد معنى حوكمة الوقف على ضبط ملكية الوقف وآلية انتقالها وفق إطار شرعي وقانوني، وتنظيم الهيكل المؤسسي للوقف، وضبط أنشطته، وتوزيع إيراداته وفق معايير الحوكمة (الغني ب.، 2022، الصفحات 25-58).

أما حوكمة الوقف الرقمي فتتم من خلال وضع وتنظيم وتطوير القواعد والإجراءات والممارسات التي تنظم إدارة واستثمار الأصول الرقمية للوقف، بما يشمل إدارة الأموال والأصول الرقمية، وضمان الشفافية والمساءلة، وحماية حقوق المستفيدين والمصالح العامة، بما يتوافق مع الأهداف الشرعية والاجتماعية للأوقاف (قطان م.، مرجع سابق، صفحة 79)، وتستند حوكمة الوقف الرقمي إلى المبررات التالية:

– تزايد عدد المنتجات والأصول الرقمية، مع الاتجاه نحو وقفها وإخضاعها للقواعد العامة لأوقاف الأعيان، ما يستلزم تطبيق مبادئ الحوكمة عليها.

– الأهمية المتنامية للأوقاف الرقمية والأصول المعنوية الموقوفة تستدعي وضع أسس لضبط وحوكمة هذه المنتجات لمواجهة الفوضى المحتملة وضمان تنظيمها ووظيفتها.

ويؤكد الدكتور محمد أمين قطان أنه في ظل انتشار التكنولوجيا والثورة الرقمية واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، أصبح من الضروري حوكمة الأوقاف الرقمية وتنظيمها قانونيًا، ويستند في ذلك إلى المبررات التالية (قطان م.، صفحة 79):

– تبني التقنيات الرقمية الحديثة، مثل البلوكشاين والعملات الرقمية والعقود الذكية، لتحسين إدارة الأوقاف الرقمية وتوسيع نطاق تأثيرها.

– بناء الثقة بين المتبرعين والمستفيدين.

– تعزيز النزاهة والعدالة من خلال أدوات رقمية تتيح المراقبة الدائمة وتوثيق العمليات المالية، والحد من الفساد الإداري والمالي.

– ضمان استدامة الأوقاف عبر إدارة فعّالة للأموال، واستثمار طويل الأجل يوفر دخلًا مستدامًا، مع استغلال فرص استثمارية رقمية وعالمية جديدة.

– تسريع الإجراءات الإدارية للوقف الرقمي، مثل توزيع الأموال واتخاذ القرارات ومتابعة الاستثمارات، مما يقلل التكاليف ويحسن الكفاءة التشغيلية.

– توسيع الوصول إلى فئات جديدة من المستفيدين والمستثمرين عبر تقنيات مثل العملات الرقمية أو التمويل الجماعي على الإنترنت.

– زيادة الفاعلية في مواجهة التحديات الاقتصادية من خلال الاستثمار الذكي للأصول الرقمية، بما يحافظ على قيمة الأوقاف ويزيد قدرتها على التوسع والنمو.

### 3.2.3 مستقبل الأوقاف الرقمية والتحديات التي تواجه حوكمتها

**أولاً – التحديات:** تلعب التكنولوجيا الحديثة دورًا أساسيًا في تطوير إدارة الأوقاف الرقمية، ورغم الفوائد التي توفرها من حيث الشفافية والكفاءة، تواجه هذه الأوقاف العديد من التحديات التقنية التي قد تؤثر على فعاليتها، ومن أبرزها (سالم، 2025، الصفحات 124-140):

– غياب إطار قانوني وتنظيمي وشرعي واضح للأوقاف الرقمية في العديد من الدول، ما يعيق تطبيقها.

– مخاطر الأمن السيبراني، التي قد تؤدي إلى اختراق البيانات المالية وفقدان الثقة في الأنظمة الرقمية.

– صعوبة استيعاب بعض التقنيات المعقدة، مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي، من قبل بعض الجهات الإدارية.

– ارتفاع التكلفة الأولية للاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية، ما يشكل حاجزًا أمام تبني الأوقاف الرقمية.

– تحديات ثقافية مرتبطة بنقص الوعي الرقمي لدى بعض الفئات المجتمعية، مما يحد من انتشار الوقف الرقمي.

– صعوبات تقنية وتشغيلية في دمج نظم البلوك تشين مع إدارة الأوقاف، بسبب نقص الخبرات الفنية والموارد، وصعوبة تفاعلها مع العمليات الإدارية الحديثة والتقنيات الأخرى (زكريا، 2025، الصفحات 171-183).

**ثانيًا – مستقبل الحوكمة الرقمية لمؤسسات الأوقاف:** تسهم التكنولوجيا الرقمية في تحسين إدارة الأوقاف كأداة تمويل اجتماعي واقتصادي في العصر الرقمي. ورغم العقبات التي تواجه حوكمة الأوقاف الرقمية، فإن رقمنة إدارة الأوقاف تتسع تدريجيًا، خاصة في ظل الإمكانات الكبيرة التي توفرها الأوقاف لتحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع (Didih Muhamad Sudi, 2024, pp. 139-150).

ومما ينبغي التأكيد عليه أن التكنولوجيا الرقمية غيّرت طريقة إدارة الأوقاف، وفتحت فرصًا جديدة لتعظيم دورها كأداة تمويل اجتماعي واقتصادي في العصر الحديث، وتكتسب الرقمنة أهمية خاصة في حوكمة الإدارة الوقفية، نظرًا لسلاسة استخدامها من قبل جمهور الواقفين وتوافقها مع نمط الحياة الرقمية المعاصر. ويمكن توجيه الأوقاف نحو المستقبل الرقمي لتعزيز فاعلية إدارة مؤسسات الوقف، وزيادة استثماراتها، وتعظيم أصولها وريعها، من خلال تعزيز الرقمنة الداخلية، وتطبيق مبادئ حوكمة النظارة على الأوقاف الرقمية، ودمج بيانات الأوقاف، وتطوير بيئة رقمية ونماذج مبتكرة لإدارة الأوقاف (Ade Nur Rohim, 2022, pp. 209-226)، كما يسرت الرقمنة الوصول إلى الأوقاف من أي مكان في العالم عبر تبسيط إجراءات الوقف للمتبرعين وتوثيقها إلكترونيًا عبر المنصات الرقمية المختلفة، مثل منصة "أوقاف تك"، و"إحسان"، و"وقفي". ويتيح ذلك فرصًا أكبر لمساهمة صغار الواقفين، ويوسع قاعدة المتبرعين، مع تعزيز المصداقية والشفافية في عمليات الوقف (السنوسي، 2024، الصفحات 903-918)، ويقتضي ذلك أن تُبنى إدارة الأوقاف الرقمية على ممارسات تكنولوجية مستدامة، حيث تتيح الاستدامة الرقمية استخدام التكنولوجيا المالية والذكية بما يحافظ على الموارد للأجيال القادمة (الراشد، 2025).

ومن المتوقع أن يؤدي مستقبل الوقف الرقمي إلى دمج التقنيات الرقمية في العمليات الإدارية والاستراتيجيات الاستثمارية لمؤسسات الأوقاف، بما يعزز الأداء ويرفع الكفاءة. وسيساهم التحول الرقمي في مجال العمل الخيري في إحداث ثورة في جمع التبرعات، وإشراك المانحين، وتقديم الخدمات، حيث ستصبح المنصات الإلكترونية، والتمويل الجماعي، ووسائل التواصل الاجتماعي أدوات أساسية للمنظمات غير الربحية للوصول إلى جمهور أوسع، وتعبئة الموارد، وتعزيز الشفافية (Mohammed Abd-Alkarim Almomani, 2024, pp. 20-30)، كما سيتيح المستقبل الرقمي للوقف تفعيل العقود الذكية التي تنفذ تلقائيًا شروط الوقف دون تدخل بشري، مما يفتح المجال للاستفادة من مزايا التكنولوجيا المالية الوقفية، مثل منصات التمويل الجماعي، لتعزيز المشاركة المجتمعية في الوقف الرقمي وجمع التبرعات من قاعدة أوسع من المتبرعين (صوالحي، مرجع سابق، الصفحات 98-100).

وسيُسهم ذلك في تعزيز الأداء الإداري والكفاءة المؤسسية لمؤسسات الأوقاف الرقمية، مع تميز قياس الأداء في منصات التمويل الجماعي الوقفي عن الشركات التقليدية، حيث يُقاس النجاح بعدد المساهمين وحجم المشاريع الممولة ومدى تفاعل المجتمع مع المبادرات (أزكانين، 2025، الصفحات 152-170)، ويؤكد ذلك قدرة الأوقاف الرقمية على توسيع نطاق المبادرات الخيرية وتحقيق أهدافها الاجتماعية والتنموية، والارتقاء بالوقف الرقمي إلى مستوى عولمة العمل الخيري.

خلصت هذه الدراسة إلى بيان أثر التحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة، وخاصة المالية منها، في تطوير المؤسسات الوقفية وضمان استدامتها المالية. كما تناولت الضوابط الشرعية للوقف الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وبيّنت مشروعيته عبر مختلف النظم والمنصات، لا سيما تلك المتعلقة بالمالية الذكية والوقف الذكي، بما يسهم في ضبط التمويلات الوقفية، وتعزيز الرقابة على أعمال النظار، ورفع مستوى الشفافية عبر مبادئ الحوكمة الرقمية، حيث توصلنا من خلالها إلى النتائج الآتية:

– الوقف ليس مجرد عبادة دينية، بل هو سلوك مجتمعي ونظام اقتصادي يستند إلى الاستثمار والادخار، بما يحقق تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة.

– مؤسسات الأوقاف لم تعد بمعزل عن الثورة الرقمية؛ فالتحول الرقمي أحدث نقلة نوعية في إدارة الوقف وتوجيه استثماراته وحوكمة عملياته.

– اتساع نطاق الأصول الوقفية وظهور أشكال جديدة للوقف الرقمي، مثل الوقف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية، يعكس التكيف مع التحول الرقمي.

– التكنولوجيا الرقمية ترفع كفاءة مؤسسات الوقف وتساهم في تحسين منظومة العمل الوقفي.

– الوقف الرقمي والتكنولوجيا المالية يعدان من النوازل الفقهية التي تتطلب رؤية اجتهادية معاصرة لضبط مشروعية التعامل بها.

– الحوكمة تعزز العمليات الإدارية والمالية، وتضمن الشفافية والمساءلة والعدالة، مما يسهم في استدامة الأداء الفعال للمؤسسات الوقفية.

– توظيف التكنولوجيا الرقمية في نموذج الوقف الذكي يحسن الأداء المؤسسي ويعزز الثقة بين المساهمين وأصحاب المصالح.

– منصات التمويل الرقمي توسع قاعدة المتبرعين وتحسن جمع التبرعات، مع تطبيق مؤشرات إدارية ومالية دقيقة لضمان الشفافية.

– الحوكمة الرقمية للأوقاف تزيد من كفاءة الاستثمارات الوقفية، وتفتح المجال للشراكة مع مؤسسات مالية وتقنية، بما يتوافق مع مقاصد الوقف الخيرية.

– تطبيق المالية الذكية في متابعة المشاريع الوقفية أسهم في الحد من الفساد الإداري، ويعزز التحول التدريجي نحو الأوقاف الذكية والرقمية.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم المقترحات الآتية:

– ضرورة تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية لتفعيل الحوكمة في مؤسسات الوقف الرقمي، بما يرفع كفاءة الإدارة والشفافية والثقة بين الأطراف المعنية.

– العمل على مواكبة التحول الرقمي لدعم سياسات الشمول المالي وضمان الاستدامة المالية للأوقاف.

– السعي إلى التوجه نحو الرقمنة للوصول إلى الأوقاف الذكية، عبر توفير معلومات مالية وإدارية دورية لأصحاب المصالح.

– تفعيل المحاسبة والرقابة الرقمية باستخدام التطبيقات الذكية والتكنولوجيا المالية للحد من الفساد وسوء الإدارة.

– ضرورة الاستفادة من تقنية البلوك تشين لمواجهة تحديات القطاع الوقفي، وضبط تصرفات النظار، وتتبع التمويلات الوقفية.

– تعزيز الشراكات بين مؤسسات الأوقاف والمصارف الإسلامية ومؤسسات الابتكار والتقنية الذكية، لتطوير منصات الوقف الرقمي، وتحقيق حلول مستدامة للعمليات الوقفية، مع نشر الوعي المجتمعي بفوائد الوقف الرقمي عبر الإعلام ومنصات الاتصال الجماهيري.

## 4. خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى بيان أثر التحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة، وخاصة المالية منها، في تطوير المؤسسات الوقفية وضمان استدامتها المالية. كما تناولت الضوابط الشرعية للوقف الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وبيّنت مشروعيته عبر مختلف النظم والمنصات، لا سيما تلك المتعلقة بالمالية الذكية والوقف الذكي، بما يسهم في ضبط التمويلات الوقفية، وتعزيز الرقابة على أعمال النظار، ورفع مستوى الشفافية عبر مبادئ الحوكمة الرقمية، حيث توصلنا من خلالها إلى النتائج الآتية:

– الوقف ليس مجرد عبادة دينية، بل هو سلوك مجتمعي ونظام اقتصادي يستند إلى الاستثمار والادخار، بما يحقق تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة.

– مؤسسات الأوقاف لم تعد بمعزل عن الثورة الرقمية؛ فالتحول الرقمي أحدث نقلة نوعية في إدارة الوقف وتوجيه استثماراته وحوكمة عملياته.

– اتساع نطاق الأصول الوقفية وظهور أشكال جديدة للوقف الرقمي، مثل الوقف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية، يعكس التكيف مع التحول الرقمي.

– التكنولوجيا الرقمية ترفع كفاءة مؤسسات الوقف وتساهم في تحسين منظومة العمل الوقفي.

– الوقف الرقمي والتكنولوجيا المالية يعدان من النوازل الفقهية التي تتطلب رؤية اجتهادية معاصرة لضبط مشروعية التعامل بها.

– الحوكمة تعزز العمليات الإدارية والمالية، وتضمن الشفافية والمساءلة والعدالة، مما يسهم في استدامة الأداء الفعال للمؤسسات الوقفية.

– توظيف التكنولوجيا الرقمية في نموذج الوقف الذكي يحسن الأداء المؤسسي ويعزز الثقة بين المساهمين وأصحاب المصالح.

– منصات التمويل الرقمي توسع قاعدة المتبرعين وتحسن جمع التبرعات، مع تطبيق مؤشرات إدارية ومالية دقيقة لضمان الشفافية.

– الحوكمة الرقمية للأوقاف تزيد من كفاءة الاستثمارات الوقفية، وتفتح المجال للشراكة مع مؤسسات مالية وتقنية، بما يتوافق مع مقاصد الوقف الخيرية.

– تطبيق المالية الذكية في متابعة المشاريع الوقفية أسهم في الحد من الفساد الإداري، ويعزز التحول التدريجي نحو الأوقاف الذكية والرقمية.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم المقترحات الآتية:

– ضرورة تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية لتفعيل الحوكمة في مؤسسات الوقف الرقمي، بما يرفع كفاءة الإدارة والشفافية والثقة بين الأطراف المعنية.

– العمل على مواكبة التحول الرقمي لدعم سياسات الشمول المالي وضمان الاستدامة المالية للأوقاف.

– السعي إلى التوجه نحو الرقمنة للوصول إلى الأوقاف الذكية، عبر توفير معلومات مالية وإدارية دورية لأصحاب المصالح.

– تفعيل المحاسبة والرقابة الرقمية باستخدام التطبيقات الذكية والتكنولوجيا المالية للحد من الفساد وسوء الإدارة.

– ضرورة الاستفادة من تقنية البلوك تشين لمواجهة تحديات القطاع الوقفي، وضبط تصرفات النظار، وتتبع التمويلات الوقفية.

– تعزيز الشراكات بين مؤسسات الأوقاف والمصارف الإسلامية ومؤسسات الابتكار والتقنية الذكية، لتطوير منصات الوقف الرقمي، وتحقيق حلول مستدامة للعمليات الوقفية، مع نشر الوعي المجتمعي بفوائد الوقف الرقمي عبر الإعلام ومنصات الاتصال الجماهيري.

## 5. قائمة المراجع:

### Bibliographie

Abderrazak, B. (2023, April 01). Exploring Interactions between Awqāf and Digital Data. *Al Waqf Journal*, pp. 01-09.

Abderrazak, B. (2023, April 01). Exploring Interactions between Awqāf and Digital Data. *Al Waqf Journal*, pp. 01-19.

Ade Nur Rohim, P. D. (2022, November 04). Transformation of Waqf Management in The Digital Era: A Meta Synthesis Study. *Al-Falah: Journal of Islamic Economics*, pp. 209-226.

Albaker, T. (2011). The Role of Disclosure in Corporate Governance: A Critical Appraisal and Comparison between the Kingdom of Saudi Arabia and the United Kingdom. *Thesis*. London, School of Business and Law, UK: University of East London.

Balkis Kasmon, S. S. (2023, June). Potential Blockchain Applications in Waqf for Sustainability: A Middle East and Asia Perspective. *ISLĀMIYYĀT: The International Journal of Islamic Studies*, pp. 47-64.

Cadbury, A. (1992). *Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance.* London: Gee and Co Ltd.

Comité consultatif national d'éthique. (2018). *Rapport de synthèse sur les états généraux de la bioéthique.* France: Comité consultatif national d'éthique pour les sciences de la vie et de la santé.

Commission européenne. (2021, avril 21). Proposal for a Regulation of Proposal for a Regulation on Artificial Intelligence (Artificial Intelligence Act). 👉 *Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council laying down harmonised rules on Artificial Intelligence (Artificial Intelligence Act)*. Brussels, belgique: European Commission.

Didih Muhamad Sudi, A. S. (2024, October 16). Optimizing Waqf as a Socio-Economic Financing Instrument in the Digital Era. *Sharia Oikonomia Law Journal,Indonesia*, pp. 139-150.

FEDDAD, L. (1997). "Al-Fiqh waqf: présentation des différents aspects fiqhistes du waqf". *La zakat et le waqf: aspects historiques, juridiques, institutionnels et économiques* (p. 33). Bénin: Banque Islamique de Développement, Institut Islamique de Recherches et de Formation.

FEDDAD, L. (1997). AL FIQH WAQF: PRESENTATION DES DIFFERENTS ASPECTS FIQHISTES DU WAQF. *LA ZAKAT ET LE WAQF: ASPECTS HISTORIQUES, JURIDIQUES, INSTITUTIONNELS ET ECONOMIQUES* (pp. 231-256). BENIN: BANQUE ISLAMIQUE DE DEVELOPPEMENT, INSTITUT ISLAMIQUE DE RECHERCHES ET DE FORMATION.

Haider, H. (2018). *Innovative Financial Technologies to Support Livelihoods and Economic Outcomes.* United Kingdom: K4D Programme.

Mohammad, A. (2010). The Need of Corporate Governance in Family Businesses in Saudi Arabia. *Thesis*. London, School of Engineering and Mathematical Sciences, UK: City, University of London.

Mohammed Abd-Alkarim Almomani, M. A.-K. (2024, June 07). Exploring Digital Waqf Management: Opportunities and Challenges. *International Journal of Religion*, pp. 20-30.

Mokal, Z. A. (2024, December 12). Exploring the Potential of Artificial Intelligence in the Endowment Management and Investment. *American Journal of Economic and Management Business*, pp. 491-502.

Narastri, M. (2020, Janvier 02). Financial Technology (FINTECH) Di Indonesia Ditinjau Dari Perspektif Islam. *Indonesian Interdisciplinary Journal of Sharia Economics*, pp. 155-170.

Rashid, H. (2025). The Creation of Digital Waqf and the Role of Blockchain & AI Technology in its Sustainable Development. *The Creation of Digital Waqf*

*and the Role of Blockchain & AI Technology in its Sustainable Development* (p. 112). Kuwait: General Secretariat of Endowments.

Rashid, S. K. (2018, July). Potential of Waqf in Contemporary World. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economy*, pp. 53-69.

Smits, R. A. (2018, Aout 13). Fintech and the Transformation of the Financial Industry. *Electronic Markets*, pp. 01-09.

أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي. (1930). *المنهاج في شرح صحيح مسلم*. مصر: المطبعة المصرية.

أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي. (بلا تاريخ). *مرجع سابق*.

أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي. (بلا تاريخ). *مرجع سابق*.

أحمد الراشد. (04 جويلية, 2025). *الحوكمة في ظل التحول الرقمي: رحلة نحو مستقبل أكثر شفافية وفعالية*. تم الاسترداد من LinkedIn: https://ae.linkedin.com/pulse/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D9%85%D8%B3%D8%AA%%-D9%82%D8%A8%D9%84

أحمد ذيب. (24 جوان, 2024). توظيف مكتسبات التكنولوجية المالية في القطاع الوقفي –نماذج مبتكرة. *مجلة الشريعة والاقتصاد*، الصفحات 31-71.

أحمد ذيب. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 53.

أسامة عبد المجيد العاني. (2010). *صناديق الوقف الاستثماري، دراسة فقهية اقتصادية*. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

أسامة عبد المجيد العاني. (2024). إمكانات الذكاء الاصطناعي في إدارة واستثمار الوقف. *مؤتمر الدوحة العاشر للمال الإسلامي: نحو التمويل الإسلامي (اندماج المبادئ والتكنولوجيا)*. الدوحة–قطر: بيت المشورة للاستشارات المالية.

إسماعيل مومني وأمين عويسي. (2018). *حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية، – دراسة تطبيقية وفق منهج النظم الخبيرة*. الكويت: الأمانة العامة للأوقاف.

أكرم نعمة علي. (18 أفريل, 2024). التحول الرقمي ودوره في بعض المتغيرات الاقتصادية: الأسسس والمتطلبات. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، الصفحات 232-241.

السناني محمد راضي. (مارس, 2022). ضمان الضرر والإتلاف بتقنيات الذكاء الاصطناعي– قواعد وتطبيقات فقهية. *مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية الجامعة الإسلامية*، الصفحات 225-283.

القيسي روان. (21 نوفمبر, 2021). أثر استخدام تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية. *رسالة ماجستير*. عمان، جامعة الشرق الوسط، الاردن: كلية الاعمال.

أمين عويسي ومحمد عادل قصري. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 76.

أمين عويسي ومحمد عادل قصري. (30 جوان, 2024). التأسيس للوقف الرقمي من خالل دمج التكنولوجيا الحديثة في الوقف. *Journal of the Faculty of Islamic Sciences – Muş Alparslan University*، الصفحات 65-86.

أيمان جليل ياشخ المالكي وحمادي الفخفاخ. (ديسمبر, 2023). دور هيأة النزاهة في تفعيل الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي. *مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية*، الصفحات 226-243.

بثينة آل عبد الغني. (سبتمبر, 2022). ركائز حوكمة الوقف. *المجلة العربية للإدارة*، الصفحات 25-58.

بثينة العبد الله عبد الغني ناصر آل عبد الغني. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 28.

بثينة العبد الله عبد الغني ناصر آل عبد الغني. (سبتمبر, 2022). ركائز حوكمة الوقف وأثرها على جودة الاستثمارات الوقفية. *المجلة العربية للإدارة، جامعة دول العربية*، الصفحات 25-58.

بثينة العبد الله عبد الغني ناصر آل عبد الغني. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 32.

بركان أنيسة. (20 ماي, 2023). توظيف التكنولوجيا المالية لتفعيل العمل الخيري في ظل الأزمات الخيرية: دراسة حالة تجارب إسلامية رائدة. *مجلة دفاتر إقتصادية*، الصفحات 342-361.

بن قراب صفية. (02 جانفي, 2023). الاستخدامات الاقتصادية للذكاء الاصطناعي. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*، الصفحات 117-135.

بندر بن سعود النمر. (2024). *حكم الأوقاف الرقمية*. تم الاسترداد من الألوكة : https://www.alukah.net/books/files/book_15823/bookfile/numperwaqff.pdf

تمام إسماعيل. (2023). التحول الرقمي لخدمات المعلومات في المكتبة المركزية لجامعة تشرين: الواقع والطموح. جامعة دمشق، سوريا.

جلال الدين بن رجب. (2018). دراسة حول "احتساب مؤشر مُركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. *مجلة دراسات اقتصادية*، الصفحات 01-30.

جيلالي, د .(جوان ,2015) .تطوير قطاع الأوقاف في الجزائر وتنمية موارده .جامعة الجزائر1, الجزائر: كلية الحقوق.

حارث محمد محمود. (19 سبتمبر, 2021). دور التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية العراق أنموذجا دراسة تحليلية للمدة: 2010-2019. *رسالة ماجستير*. تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: الكلية.

حامد الذيابي. (2025). *فنتك التبرعات*. تم الاسترداد من Google Drive: https://drive.google.com/file/d/1XJGTGIwtX-f-cNi6Bx93MMRRUUiOyW4g/view

حبيب الله زكريا. (2025). الوقف الرقمي وتطبيقاته في ماليزيا: الإمكانيات والتحديات في المجالات التجارية والعلمية. *ندوة الأوقاف الرقمية* (الصفحات 171-183). الكويت: الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، بالتعاون مع الهيئة الخيرية العالمية والملتقى الدولي للمنظمات التنموية والجامعة الإسلامية العالمية الماليزية، كوالالمبور.

حسن أزكانين. (2025). المؤسسات الوقفية الرقمية: تقييم الأداء وسبل تحسين الكفاءة المؤسسية. *ندوة الأوقاف الرقمية* (الصفحات 152-170). الكويت: لأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، بالتعاون مع الهيئة الخيرية العالمية والملتقى الدولي للمنظمات التنموية والجامعة الإسلامية العالمية الماليزية، كوالالمبور.

حسن محمد الرفاعي. (نوفمبر, 2011). نحو مراقب شرعي وقفي معاصر لإدارة المؤسسة الوقفية الاجتماعية المعاصرة. *مجلة أوقاف*، الصفحات 15-57.

حسناء فراق وعبد القادر قداوي. (150-180 أفريل, 2022). الابتكار المالي والنماذج الحديثة لتفعيل دور الوقف في الاقتصاد الجزائري -تجارب دولية. *مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة*.

حسين عبد المطلب الأسرج. (بلا تاريخ). *حوكمة الصناديق الوقفية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق*.

حسين عبد المطلب الأسرج. (بلا تاريخ). دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف، مرجع سابق. 40-41.

حسين عبد المطلب الأسرج. (2012). دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف. *المؤتمر العام الثاني عشر بعنوان: "الادارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات"* (الصفحات 01-56). القاهرة: ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

حسين عبد المطلب الأسرج. (24 جويلية, 2024). *حوكمة الصناديق الوقفية بين النظرية والتطبيق*. تم الاسترداد من MEDIU Digital Repository (Malaysian Islamic university repository): http://dspace.mediu.edu.my:8181/xmlui/handle/123456789/115239

حسين عبد المطلب الأسرج. (بلا تاريخ). دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف، مرجع سابق.، (صفحة 43).

حمادة إسماعيل فودة. (جانفي, 2025). إضاءات في التنظيم المحاسبي للوقف. *مجلة وقف*، الصفحات 268-279.

خليفة محمد خليفة الحامدي. (30 مارس, 2024). حوكمة المؤسسات الوقفية ودورها في دعم مشروعات ريادة الأعمال بسلطنة عمان – دراسة استقرائية تحليلية مقارنة. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، الصفحات 49-72.

دلالي جيلالي. (جوان, 2015). تطوير قطاع الأوقاف في الجزائر وتنمية موارده. *أطروحة دكتوراه*. الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: الكلية.

دلالي جيلالي وطيب عمور محمد. (24 جوان, 2021). نحو تصور مقترح لتوظيف موارد القطاع الوقفي لدعم الاقتصاد التضامني وتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، الصفحات 227-250.

دلالي جيلالي وعمر بلهادية. (27 أفريل, 2022). نحو مقاربة مبتكرة لمواجهة العجز الموازني العام من خلال الوقف –رؤية اقتصادية إسلامية. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، الصفحات 2012-2037.

رجب الزهراني. (يوليو, 2023). حوكمة الأوقاف. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، الصفحات 1541-1647.

رحيم حسين. (جوان, 2021). نحو تطوير نظام شبكي للوقف الإسلامي المتناهي الصغر: الآليات والأدوات -صياغة منهجية ونمذجية. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية*.

زايد نواف الدويري وإبراهيم عبد الحليم عبادة. (اكتوبر, 2024). توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير المشاريع الوقفية. *مجلة بيت المشورة*، الصفحات 09-35.

زهدي يكن. (ب.ت). *أحكام الوقف*. لبنان: المكتبة العصرية.

سارة متلع القحطاني. (2025). الوقف الرقمي بين إشكالية المفهوم والتكييف الشرعي: مقاربة شرعية أبستمولوجية. *ندوة الأوقاف الرقمية: مشروعيتها وتطبيقاتها وأثرها في التنمية المستدامة*. كوالالمبور (ماليزيا): الأمانة العامة للأوقاف (الكويت).

سارة متلع القحطاني. (بلا تاريخ). مرجع سابق.، (الصفحات 07-08).

سامر مظهر قنطقجي. (31 ديسمبر, 2017). البتكوين وأخواتها تنافس النظام النقدي والBlokchain قد تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية*، الصفحات 10-18.

سامي الصلاحات. (جانفي, 2023). الوقف وتقنية البلوك تشين، قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل. *مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية*، الصفحات 129-166.

سامي محمد الصلاحات. (2018). *حوكمة الأوقاف وإدارة عملياتها الرئيسة – معايير الشفافية والسياسات الرشيدة في تطوير أداء المؤسسة الوقفية واستثماراتها*. الرياض: مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف.

سعيد بن أحمد صالح فرج. (أفريل, 2023). الوقف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي: مشروعيَّته، ضوابطه، أولوياته المقاصدية. *مجلة الوقف*، الصفحات 113-159.

سعيد بن أحمد صالح فرج. (بلا تاريخ). مرجع سابق.

سهيل بن سليمان بن عبد الله الشايع. (بلا تاريخ). *مرجع سابق*.

سهيل بن سليمان بن عبد الله الشايع. (2017). *الأوقاف الرقمية وأحكامها الفقهية وأحكامها الفقهية*. الرياض: مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف.

.الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع .*الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق* .(2008) .صبري, ع. س

عبد الرحمن بن براهيم العمران. (2024). *الحوكمة في القطاع غير الربحي*. الرياض: بدون دار نشر.

عبد الرحيم وهيبة وبن قدور أشواق. (13 سبتمبر, 2018). توجهات التكنولوجيا المالية علي ضوء تجارب شركات ناجحة. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، الصفحات 11-35.

عبد العزيز احمد الناهض. (أكتوبر, 2024). توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الخيري- تقنيات مقترحة لبيت الزكاة والمانة العامة للاوقاف بدولة الكويت. *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، الصفحات 489-519.

عبد العزيز بن عبد الله. (01 ماي, 2024). الذكاء الاصطناعي والخدمة الاجتماعية. *مجلة الآداب*، الصفحات 78-98.

عبد العظيم أبو زيد. (2022). التطبيقات المالية للذكاء الصناعي – مسائل شرعية وأبعاد مقاصدية. *التطبيقات المالية للذكاء الصناعي – مسائل شرعية وأبعاد مقاصدية*. ماليزيا: التطبيقات المالية للذكاء الصناعي – مسائل شرعية وأبعاد مقاصدية.

عبد القادر بن عزوز. (بلا تاريخ). مرجع سابق.

عبد القادر بن عزوز. (01 جانفي, 2025). التكنولوجية المالية الوقفية: مفهومها، أهميتها وتطبيقاتها. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، الصفحات 102-143.

عبد القادر بن عزوز. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 106.

عبد القادر بن عزوز. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 106.

عبد القادر بن عزوز. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 106.

عبد المحسن بن محمد بن عثمان المحرج. (بلا تاريخ). مرجع سابق.

عبد المحسن بن محمد بن عثمان المحرج. (2016). حوكمة الأوقاف – دراسة تأصيلية مقارنة. *أطروحة دكتوراه*. الرياض، كلية العدالة الجنائية، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عبد المنعم نعيمي. (17 ديسمبر, 2020). الوقف الرقمي كرؤية استشرافية لعصرنة قطاع الأوقاف. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية*، الصفحات 163-193.

عز الدين فكري تهامي. (2012). وكمة المؤسسات الوقفية. *الندوة الدولية الأولى في التمويل الإسلامي (الوقف الخيري والتعليم الجامعي)* (الصفحات 01-29). القاهرة: كلية التجارة، جامعة الأزهر.

عكرمة سعيد صبري. (2008). *الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق*. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

عكرمة سعيد صبري. (2008). *الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق*. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

علي أحمد الندوي. (1999). *موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية الاسلامية*. الكويت: دار عالم المعرفة.

علي سيد إسماعيل. (2019). *حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية*. القاهرة: حميثرا.

علي سيد إسماعيل. (بلا تاريخ). *مرجع سابق*.

علي عباس عبيد. (18 أفريل, 2024). التحول الرقمي ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: مصر حالة دراسة. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، الصفحات 274-288.

عمران سالم. (2025). الأوقاف الرقمية: المميزات الفنية، التحديات، وآفاق التطوير في العصر الرقمي. *ندوة الأوقاف الرقمية (الأوقاف الرقمية: مشروعيتها، تطبيقاتها، وأثرها في التنمية المستدامة)*. الكويت: الأمانة العامة للأوقاف.

عمران سالم. (2025). الأوقاف الرقمية: المميزات الفنية، التحديات، وآفاق التطوير في العصر الرقمي. *ندوة الأوقاف الرقمية* (الصفحات 124-140). الكويت: لأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، بالتعاون مع الهيئة الخيرية العالمية والملتقى الدولي للمنظمات التنموية والجامعة الإسلامية العالمية الماليزية، كوالالمبور.

غادر محمد ياسين. (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها. *المؤتمر العلمي الدولي حول "عولمة الإدارة في عصر المعرفة* (الصفحات 01-32). طرابلس، لبنان: جامعة الجنان.

فؤاد العمر وباسمة بنت عبد العزيز المعود. (بلا تاريخ). قواعد حوكمة الوقف: نظارة مؤسسة الوقف نموذجًا، مرجع سابق. صفحة 144.

فؤاد عبد الله العمر وباسمة عبد العزيز المعود. (مارس, 2015). الرقابة الداخلية والخارجية للمؤسسات الوقفية العامة. *مجلة أوقاف*، الصفحات 13-49.

فؤاد عبد الله العمر وباسمة عبد العزيز المعود. (نوفمبر, 2016). الرقابة الداخلية والخارجية للمؤسسات الوقفية العامة. *مجلة أوقاف*، الصفحات 13-49.

فؤاد عبد الله العمر وباسمة عبد العزيز المعود. (24 جويلية, 2024). *قواعد حوكمة الوقف –نظارة مؤسسة الوقف نموذجا*. تم الاسترداد من pdf: file:///C:/Users/admin/Downloads/قواعد-حوكمة-الوقف-فؤاد-العمر-3.pdf

قصي محمود سنديابي وبيان زهير عبابنة. (30 ماي, 2024). مقترح لتفعيل منصة الوقف الجماعي باستخدام منصة البلوكتشين– الأردن أنموذجا. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، الصفحات 61-74.

قصي محمود سنديابي وبيان زهير عبابنة. (بلا تاريخ). نفس المرجع. صفحة 69.

قطار فاطمة الزهراء ومسرحد بلال. (05 جوان, 2023). دور تقنية البلوكتشين في تطوير الصناعة المالية الإسلامية (دراسة حالة الصكوك الذكية). *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، الصفحات 435-457.

مجيدة الزياني. (نوفمبر, 2016). تطوير بنية المؤسسة الوقفية قانونيا، تنظيميا، ولائحيا. *مجلة أوقاف*، الصفحات 76-105.

محمد أبو زهرة. (1971). *محاضرة في الوقف*. مصر: دار الفكر العربي.

محمد أحمد شحاتة حسين. (يناير, 2024). الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بين التأصيل والتحليل. *مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية*، الصفحات 316-461.

محمد أمين علي قطان. (بلا تاريخ). مرجع سابق.، (صفحة 76).

محمد أمين علي قطان. (بلا تاريخ). مرجع سابق.

محمد أمين علي قطان. (2025). حوكمة الأوقاف الرقمية (المعنى والمفهوم والمقاصد والأسباب الدّاعية والمعايير والمبادئ. *ندوة الأوقاف الرقمية* (الصفحات 71-89). كوالالمبور–ماليزيا: الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، بالتعاون مع الهيئة الخيرية العالمية والملتقى الدولي للمنظمات التنموية والجامعة الإسلامية العالمية الماليزية.

محمد أمين قطان. (بلا تاريخ). نفس المرجع .، (صفحة 79).

محمد جعفر هني ومحمد يدو. (01 جانفي, 2021). دور وأهمية استخدام تقنية البلوك تشين في تطوير القطاع الوقفي منصة Finterra Waqf Chain بماليزيا نموذجا. *مجلة الاقتصاد الجديد*، الصفحات 328-342.

محمد ربيع. (اكتوبر, 2022). عقود الذكاء الاصطناعي: نشأتها، مفهومها، خصائصها، تسوية منازعاتها من خلال تحكيم سلسلة الكتل. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، الصفحات 597-680.

محمد رمضان. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 52.

محمد رمضان. (30 نوفمبر, 2016). التوفيق بين حوكمة الوقف ومقاصد الواقفين (نظم حماية حقوق أصحاب الشأن– الواقفين والموقوف عليهم في متابعة شؤون الوقف وسلطاتهم). *مجلة أوقاف*، الصفحات 50-75.

محمد عبد الرحمن سلامة. (مارس, 2021). تحديات الوقف المعاصرة ودور تقنية البلوكتشين في حلها. *مجلة العلوم الإسلامية الدولية*، الصفحات 257-285.

محمد عبد الرحمن سلامة. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 278.

محمد عبد العليم صابر. (يناير, 2023). التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية. *مجلة الإسكندرية للبحوث الادارية ونظم المعلومات*، الصفحات 94-110.

محمد فرحان ومحمد أمين قائد عبد القادر. (2014). الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية. *مجلة دراسات إقتصادية إسلامية*، الصفحات 01-55.

محمد قدري باشا. (2007). *قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف*. مكة المكرمة: مؤسسة الريان المكتبة المكية.

محمد قرني أمين حسن. (أفريل, 2023). التحول الرقمي في ضوء المصلحة – دراسة أصولية مقاصدية. *مجلة الشريعة والقانون*، الصفحات 67-145.

محمد قرني أمين حسن. (بلا تاريخ). مرجع سابق.

محمد قرني أمين حسن. (بلا تاريخ). نفس المرجع.

محمد قرني أمين حسن. (بلا تاريخ). نفس المرجع.

محمد وهاب عبود صحافة. (2024). *الذكاء الاصطناعي: تحديات الإدماج وآليات التصدي لمحتوى التطرف، كتاب أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناع..تحديات قانونية وأخلاقية*. ألمانيا: الذكاء الاصطناعي: تحديات الإدماج وآليات التصدي لمحتوى التطرف، كتاب أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناع..تحديات قانونية وأخلاقية.

مراد رابح كواشي. (31 مارس, 2017). أهمية الحوكمة في تحسين الأداء الشامل لمنظمات الأعمال. *مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية*، الصفحات 172-184.

مركز أبو ظبي للحوكمة. (بلا تاريخ). *أساسيات الحوكمة*. تم الاسترداد من مرجع سابق.

مركز أبوظبي للحوكمة. (25 جويلية, 2024). *أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم*. تم الاسترداد من https://arabgovernance.net/wp-content/uploads/2021/05/اساسيات-الحوكمة...-مصطلحات-ومفاهيم.pdf

منير ماهر أحمد الشاطر. (22 جويلية, 2019). سلسلة تقنية البلوكشين (الكتل) وتاثيراتها على قطاع التمويل الإسلامي: دراسة وصفية. *مجلة بحوث وتطبيقات في المالية الإسلامية*، الصفحات 126-150.

مهند الدّكاش. (2019). دور التكنولوجيا المالية في ردعم المالية الاجتماعية وتحصيل الشمول المالي: نظرة مقاصدية. *الموائمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم في الصناعة المالية الإسلامية: الواقع وآفاق المستقبل* (الصفحات 01-20). ماليزيا: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية.

نادية أصفار. (أوت, 2024). العمل الوقفي والذكاء الاصطناعي أية علاقة؟ *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والبحث التربوي كلية التربية*، صفحة 230.

نادية أصفار. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 239.

نسيم أحسن وعبد الرحمن بن معمر السنوسي. (15 ديسمبر, 2024). دور الوقف الرقمي في تطوير الأوقاف واستدامتها. *مجلة المنهل الاقتصادي*، الصفحات 903-918.

نور الدين الشابي. (2024). *الذكاء الاصطناعي بين العدالة والنجاعة، كتاب أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي.. تحديات قانونية وأخلاقية*. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

هاني محمود حسن أحمد. (16 يوليو, 2024). أثر أحكام الوقف وتطبيقاته المعاصرة في تنمية القطاع المصرفي. *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، الصفحات 1945-2143.

ياسين ميسر فتحي المشهداني ومحمد ميسر فتحي المشهداني. (2020). الحوكمة ودورها في تعزيز إستراتيجيات التنمية المستدامة: العراق أنموذجا. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، الصفحات 182-206.

يونس صوالحي. (بلا تاريخ). مرجع سابق.، (الصفحات 91-92).

يونس صوالحي. (بلا تاريخ). مرجع سابق.، (الصفحات 98-100).

يونس صوالحي. (2025). حوكمة الأوقاف الرقمية (الممارسات ومتطلبات التنفيذ وصياغة القواعد العامة). *أوراق عمل ندوة الأوقاف الرقمية* (الصفحات 90-106). الكويت: الأمانة العامة للأوقافبالتعاون مع: الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية والملتقى الدولي للمنظمات التنموية والجامعة الإسلامية العالمية الماليزية في دولة ماليزيا – كوالالمبور.

يونس صوالحي. (2025). حوكمة الأوقاف الرقمية (الممارسات ومتطلبات التنفيذ وصياغة القواعد العامة). *أوراق عمل ندوة الأوقاف الرقمية* (الصفحات 90-106). الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، بالتعاون مع: الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية والملتقى الدولي للمنظمات التنموية والجامعة الإسلامية العالمية الماليزية في دولة ماليزيا – كوالالمبور.